

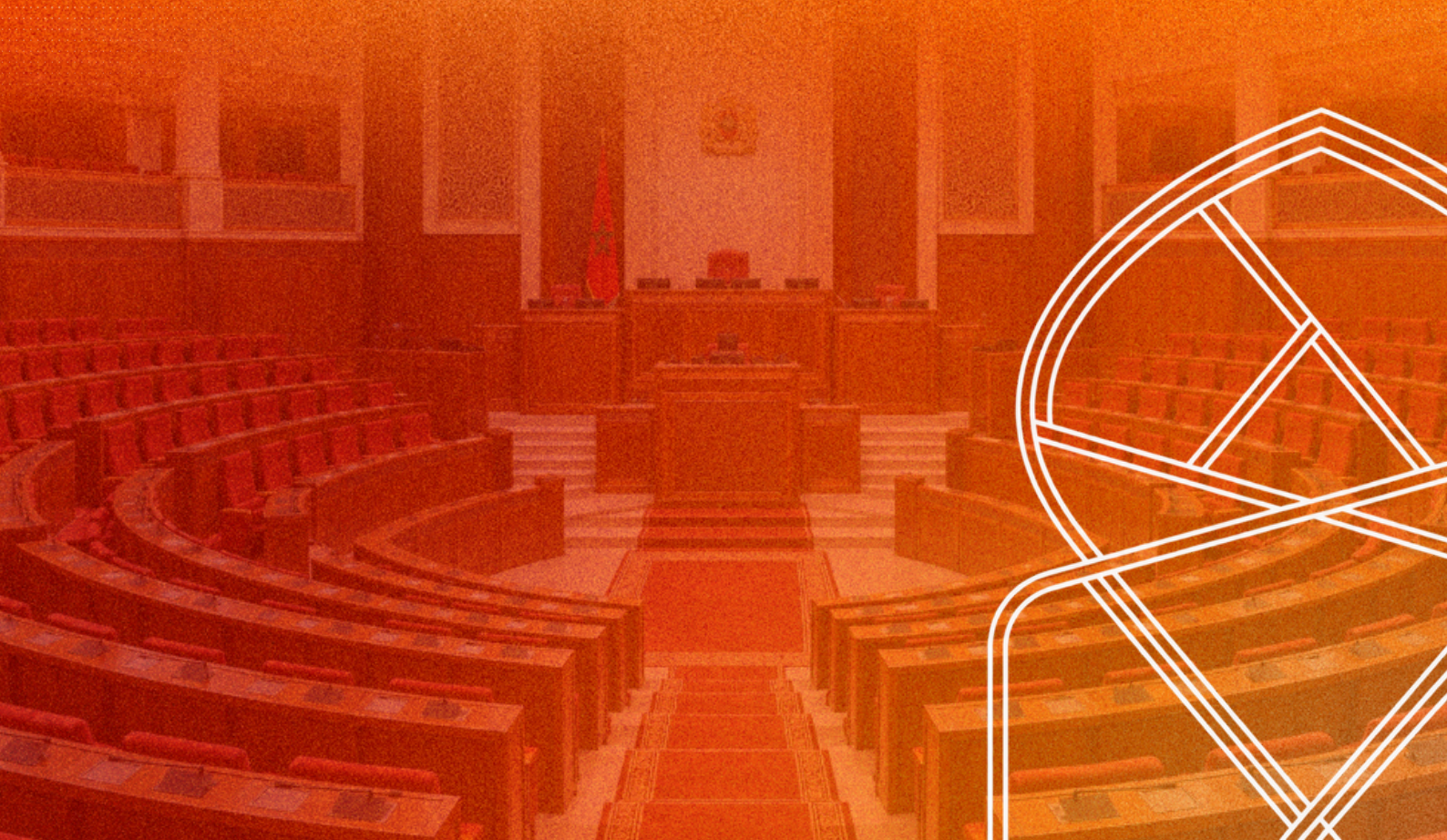


سمسم - مشاركة مواطنة
ⵎⵓⵔⵉⵏⵉⵙⵉⵎ - ⵜⴰⵎⴰⵔⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⴰⵔⴰⵏⵜ
SIMSIM - PARTICIPATION CITOYENNE

تقرير حول حصيلة عمل مجلس النواب

خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة

2021-2026



حصيلة عمل مجلس النواب خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة 2021-2026

تقرير

جمعية سمس-مشاركة مواطنة

أكتوبر 2026

ملخص تنفيذي

يتناول هذا التقرير حصيلة عمل مجلس النواب خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة (2021-2026)، في مجالات التشريع والرقابة وتقييم السياسات العمومية. ويأتي في إطار جهود جمعية سمس-مشاركة مواطنة لتتبع العمل البرلماني، وتيسير الولوج إلى المعلومات المتعلقة به، وتعزيز الشفافية والمساءلة. ويستند التقرير إلى المعطيات المنشورة في المصادر الرسمية، في حدود المعلومات المتاحة إلى حدود حصر هذه المعطيات بتاريخ 05 غشت 2026.

على المستوى التشريعي، صادق مجلس النواب على 255 نصًا قانونيًا، مقابل 337 نصًا خلال الولاية التشريعية العاشرة، و383 نصًا خلال الولاية التاسعة. وتوزعت النصوص المصادق عليها بين 237 مشروع قانون و18 مقترح قانون، بما يجعل مشاريع القوانين تمثل 92,94% من مجموع النصوص المصادق عليها، مقابل 7,06% لمقترحات القوانين. كما استأثرت مشاريع القوانين المتعلقة بالموافقة على الاتفاقيات الدولية بـ90 نصًا، أي 35,29% من الحصيلة التشريعية الإجمالية. ومن حيث طريقة المصادقة، أُقرّ 156 نصًا بالإجماع، مقابل 99 نصًا بالأغلبية.

وبلغ مجموع مشاريع القوانين التي أحالتها الحكومة على مجلس النواب 484 مشروع قانون، صادق المجلس على 237 منها، بنسبة 48,97%، فيما ظل 247 مشروع قانون دون مصادقة. أما مقترحات القوانين المعروضة على المجلس، فبلغ عددها 483 مقترحًا. وتصدر الفريق الحركي المبادرة بمقترحات القوانين بـ143 مقترحًا، يليه الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية بـ109 مقترحات، ثم المجموعة النيابية للعدالة والتنمية بـ68 مقترحًا. وعلى مستوى مآل هذه المبادرات، صادق المجلس على 18 مقترحًا، ورُفض 46 مقترحًا في الجلسات العامة و32 مقترحًا داخل اللجان، فيما بلغ عدد باقي المقترحات التي لم تتم المصادقة عليها 388 مقترحًا.

وسجل حضور النواب تفاوتًا خلال جلسات المصادقة على النصوص القانونية بالأغلبية التي شملها الرصد. فقد بلغ أعلى مستوى للحضور 273 نائبًا ونائبًا، بنسبة 69,11%، وذلك خلال جلسة المصادقة على مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022 في القراءة الأولى، مقابل أدنى مستوى للحضور بلغ 46 نائبًا ونائبًا، بنسبة 11,65%، خلال جلسة المصادقة على مشروع القانون رقم 03.25 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.

وعلى مستوى الرقابة، بلغ عدد الأسئلة الكتابية، وفق معطيات موقع مجلس النواب المعتمدة في التقرير، 32.093 سؤالًا، أجابت الحكومة عن 19.871 سؤالًا منها، بنسبة 61,92%، فيما ظل 12.222 سؤالًا دون جواب. واستأثرت المعارضة بـ63,21% من مجموع الأسئلة الكتابية المطروحة، مقابل 36,79% للأغلبية. وتصدر الفريق الحركي عدد الأسئلة الكتابية بـ6.197 سؤالًا، يليه الفريق الاشتراكي بـ5.387 سؤالًا، ثم المجموعة النيابية للعدالة والتنمية بـ5.027 سؤالًا. وتركزت الأسئلة أساسًا على قطاعات التربية الوطنية والداخلية والصحة والتجهيز والماء والفلاحة.

أما الأسئلة الشفوية، فبلغ عددها 18.240 سؤالًا، أجابت الحكومة عن 3.969 سؤالًا منها، بنسبة 21,76%، فيما بقي 14.271 سؤالًا دون جواب. وتصدر فريق الأصالة والمعاصرة عدد الأسئلة المطروحة بـ6.784 سؤالًا، يليه فريق التجمع الوطني للأحرار بـ2.593 سؤالًا، ثم الفريق الاشتراكي بـ2.531 سؤالًا. وعلى خلاف الأسئلة الكتابية، استأثرت فرق الأغلبية بمعظم الأسئلة الشفوية، بنسبة 66,04%، مقابل 33,96% لفرق المعارضة.



وتوزعت الأجوبة الحكومية عن الأسئلة الشفوية بين 2.767 جوابًا عن أسئلة فرق الأغلبية، بما يمثل 69,72% من مجموع الأجوبة، و1.202 جواب عن أسئلة فرق المعارضة، بنسبة 30,28%. وتعكس هذه النسب توزيع الأجوبة بين الطرفين، ولا تمثل نسبة الاستجابة لأسئلة كل طرف. كما سجل التقرير تفاوتًا بين القطاعات الحكومية في عدد الأجوبة ونسب الإجابة، وفي وتيرة برمجتها ضمن جلسات الأسئلة الشفوية.

وفيما يتعلق بمساءلة رئيس الحكومة، رصد التقرير حضوره أمام مجلس النواب 24 مرة في إطار الجلسات الشهرية المخصصة للأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة. وتناولت هذه الجلسات قضايا اقتصادية واجتماعية متعددة، من بينها الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة والاستثمار والسياسة المائية والتشغيل. كما أبرز التقرير تباينًا بين المصادر الرسمية في عدد التعهدات الحكومية المجردة، بما يستدعي توضيح نطاق المعطيات المنشورة وتوحيد منهجية عرضها.

وبخصوص باقي آليات الرقابة، أورد التقرير جردًا يضم 11 مهمة استطلاعية مؤقتة تناولت قضايا وقطاعات مختلفة، وقد نشرت على الموقع الإلكتروني لمجلس النواب تقارير سبع مهام منها، فيما لم تُنشر تقارير أربع مهام. وفي المقابل، لم تشهد الولاية التشريعية الحادية عشرة إحداث أي لجنة نيابية لتقصي الحقائق.

وعلى **مستوى تقييم السياسات العمومية**، أحصى التقرير 11 مجموعة عمل موضوعاتية، تناولت موضوعات من بينها السياسة المائية، وإصلاح الإدارة، وتطبيق القانون المتعلق بالعنف ضد النساء، ومحو الأمية، والذكاء الاصطناعي، والانتقال الطاقي، ومخطط المغرب الأخضر. كما رصد ثلاث جلسات عامة خُصصت لمناقشة أربعة تقارير تتعلق بالسياسة المائية، وإصلاح الإدارة، وتطبيق القانون المتعلق بالعنف ضد النساء، وبرامج محو الأمية.

وتبرز المعطيات المعروضة غلبة المبادرة الحكومية على النصوص المصادق عليها، ومحدودية المصادقة على مقترحات القوانين، إلى جانب تفاوت التفاعل الحكومي مع أدوات المساءلة البرلمانية. كما تُظهر أهمية تحسين إتاحة التقارير والمعطيات، وتوضيح أسباب اختلاف الأرقام بين المصادر الرسمية، بما يتيح قراءة أدق لحصيلة المجلس ويساعد على تتبع نتائج عمله.

تمهيد:

يشكل تتبع عمل مجلس النواب مدخلًا أساسيًا لتعزيز الشفافية والمساءلة، وتقريب العمل البرلماني من المواطنين والمواطنات. وتتيح قراءة حصيلة الولاية التشريعية الوقوف على كيفية ممارسة المجلس لوظائفه في التشريع والرقابة على عمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية، ورصد ما تحقق خلالها وما واجهته الممارسة البرلمانية من تحديات.

في هذا الإطار، تقدم جمعية سمس-مشاركة مواطنة هذا التقرير حول حصيلة عمل مجلس النواب خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة (2021-2026)، مواصلةً لجهودها في تتبع العمل البرلماني وإتاحة المعلومات المتعلقة به، وتعزيز دور المجتمع المدني في مواكبته ومناقشته. ويهدف التقرير إلى تقديم قراءة تستند إلى المعطيات المنشورة في المصادر الرسمية، تساعد على فهم حصيلة المجلس وتطور أدائه، وتوفر أساسًا لنقاش عمومي حول سبل تحسين الممارسة البرلمانية.

يعتمد التقرير على تجميع المعطيات المتاحة عبر الموقع الإلكتروني لمجلس النواب، والموقع الإلكتروني للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، والموقع الرسمي لرئاسة الحكومة. ويعرض هذه المعطيات في جداول ورسوم بيانية، مع مقارنتها، حيثما توفرت معطيات قابلة للمقارنة، بحصيلة الولايات التشريعية السابقة. وتظل النتائج الواردة فيه مرتبطة بحدود المعلومات المتاحة وتواريخ إقفال الرصد المبينة في مواضعها.

يتناول المحور الأول **الحصيلة التشريعية**، من خلال رصد النصوص المصادق عليها وتوزيعها حسب مصدر المبادرة وطريقة المصادقة، وتتبع مشاريع القوانين المحالة من الحكومة ومآلها، ومقترحات القوانين المعروضة على المجلس وتوزيعها حسب الجهات المبادرة بها وما انتهت إليه مسطرتها.

أما المحور الثاني، فيُخصّص **لحصيلة الرقابة على العمل الحكومي**، من خلال تحليل الأسئلة الكتابية والشفوية وتوزيعها حسب الانتماءات السياسية والقطاعات الحكومية، ومدى تفاعل الحكومة معها. كما يتناول حضور أعضاء الحكومة لجلسات الأسئلة الشفوية، والجلسات الشهرية المخصصة لمساءلة رئيس الحكومة، والتعهدات الحكومية، والمهام الاستطلاعية ولجان تقصي الحقائق.

ويعرض المحور الثالث **حصيلة تقييم السياسات العمومية**، من خلال تتبع مجموعات العمل الموضوعاتية المحدثة خلال الولاية، والمواضيع التي اشتغلت عليها، ومدى إتاحة تقاريرها، إضافة إلى الجلسات العامة المخصصة لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها.

ومن خلال هذه المحاور، تسعى الجمعية إلى الإسهام في بناء معرفة أوضح بالعمل البرلماني، وتمكين المواطنين والمواطنات والباحثين والفاعلين المدنيين من معطيات تساعد على متابعة أداء المؤسسة البرلمانية ومناقشته، بما يدعم انفتاحها ويعزز الشفافية والمساءلة.

المحور الأول: التشريع



تعتبر وظيفة التشريع من أهم الوظائف التي يمارسها البرلمان حتى أن الباب الرابع من الدستور المخصص للبرلمان سقاه "السلطة التشريعية"، بعدما كان يُسقى في الدستور السابق لسنة 1996 "البرلمان"، وهو تأكيد على دور البرلمان في ممارسة السلطة التشريعية والتي يمارسها عبر آليتين: تتمثل الأولى في المصادقة على مشاريع القوانين التي تحال عليه من طرف الحكومة، فيما تتمثل الثانية في تقديم مقترحات القوانين من طرف النواب والنائبات والنواب.

أولا: الحصيلة العامة للنصوص المصادق عليها

1. تطور عدد النصوص المصادق عليها

عرفت الولاية التشريعية المنتهية (أي الولاية التشريعية الحادية عشرة) مصادقة مجلس النواب على 255 نصًا قانونيًا، وقد عرفت هذه الولاية تراجعًا في عدد النصوص المصادق عليها مقارنة بالولايتين التشريعتين العاشرة والتاسعة وهو ما يوضحه الرسم البياني التالي:

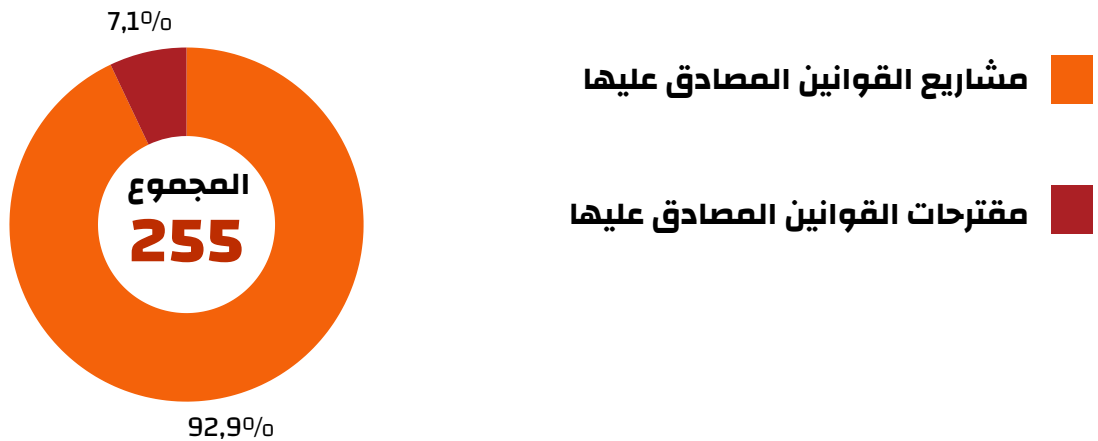
رسم بياني رقم 1: عدد النصوص المصادق عليها حسب الولايات التشريعية¹



2. توزيع النصوص المصادق عليها حسب مصدر المبادرة التشريعية

كما عرفت هذه الولاية التشريعية، على غرار الولايات التشريعية السابقة، هيمنة مشاريع القوانين على حساب مقترحات القوانين من حيث النصوص المصادق عليها، إذ صادق المجلس خلال هذه الولاية على 18 مقترح قانون، فيما صادق على 237 مشروع قانون.

رسم بياني رقم 2: توزيع النصوص المصادق عليها حسب مصدر المبادرة التشريعية²



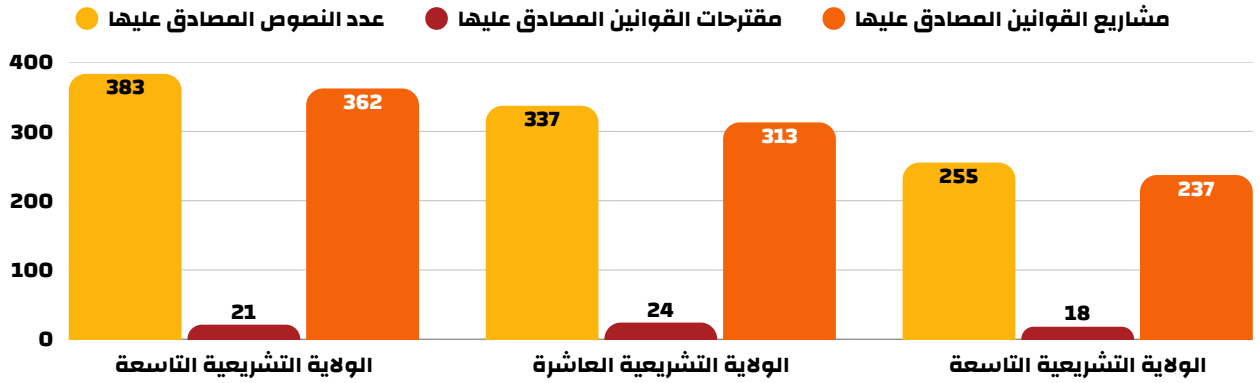
¹. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب: www.chambrederesrepresentants.ma

². تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

3. مشاريع القوانين ومقترحات القوانين المصادق عليها عبر الولايات التشريعية

تُظهر المعطيات أن عدد مقترحات القوانين المصادق عليها ظل، خلال الولايات التشريعية السابقة، أقل بكثير من عدد مشاريع القوانين المصادق عليها. ويبرز الرسم البياني التالي هذا التفاوت بين مشاريع القوانين ومقترحات القوانين المصادق عليها عبر مختلف الولايات التشريعية.

رسم بياني رقم 3: مقارنة النصوص المصادق عليها حسب طبيعتها بين ثلاث ولايات تشريعية³



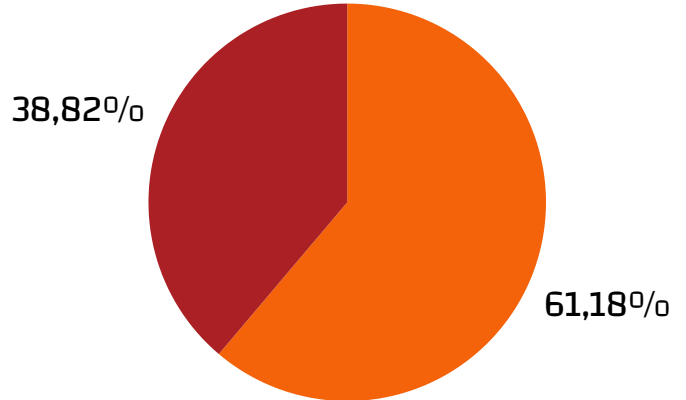
4. توزيع النصوص حسب طريقة المصادقة

كما عرفت هذه الولاية المصادقة على أغلب النصوص القانونية بالإجماع، إذ بلغ عدد النصوص المصادق عليها بالإجماع 156 نصًا، فيما بلغ عدد النصوص المصادق عليها بالأغلبية 99 نصًا.

رسم بياني رقم 4: توزيع النصوص المصادق عليها حسب طريقة المصادقة خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة⁴

المصادقة بالإجماع
156 نصاً — 61,18%

المصادقة بالأغلبية
99 نصاً — 38,82%



هذا، وقد مثلت مشاريع القوانين المتعلقة بالموافقة على الاتفاقيات الدولية 35,29% من مجموع النصوص المصادق عليها، بما مجموعه 90 نصًا قانونيًا.

³. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

⁴. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

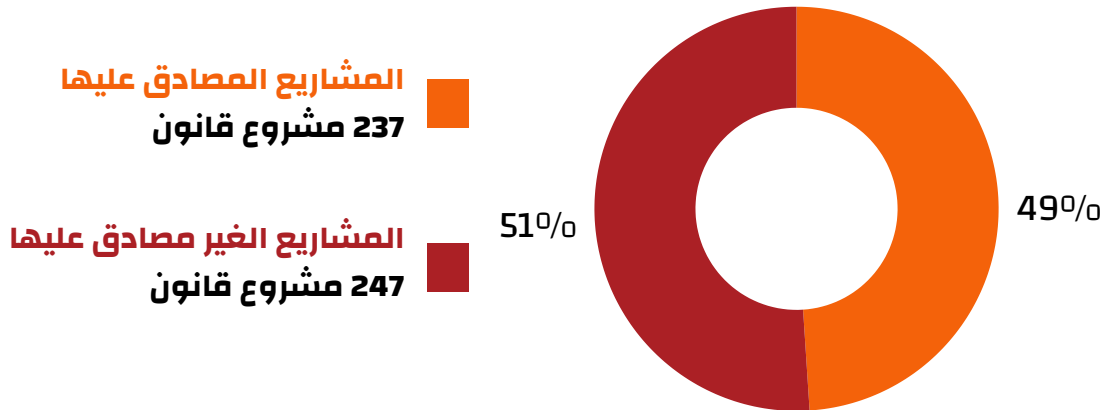
يلاحظ من خلال تتبع القوانين التي تمت المصادقة عليها بالأغلبية أن حضور النواب لهذه الجلسات كان متبايناً. فقد سُجلت أعلى نسبة حضور خلال الجلسة المخصصة لمناقشة مشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022 في القراءة الأولى والتي عرفت حضور 273 نائباً ونائبة أي بنسبة حضور بلغت 69.11%. في المقابل، سُجلت أدنى نسبة حضور خلال المصادقة على مشروع قانون رقم 03.25 يتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، حيث حضر 46 نائباً ونائبة، أي بنسبة حضور بلغت 11.65%.

ثانياً: المبادرة التشريعية الحكومية: مشاريع القوانين

بلغ مجموع مشاريع القوانين التي أحالتها الحكومة على مجلس النواب خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة 484 مشروع قانون، صادق المجلس على 237 منها، بنسبة 48.97%، فيما ظل 247 مشروع قانون دون مصادقة.

ويبين الرسم البياني التالي توزيع مشاريع القوانين التي أحالتها الحكومة على مجلس النواب خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة، بين المشاريع المصادق عليها وتلك التي ظلت دون مصادقة.

رسم بياني رقم 5: مآل مشاريع القوانين خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة⁵



ثالثاً: مقترحات القوانين المعروضة على مجلس النواب

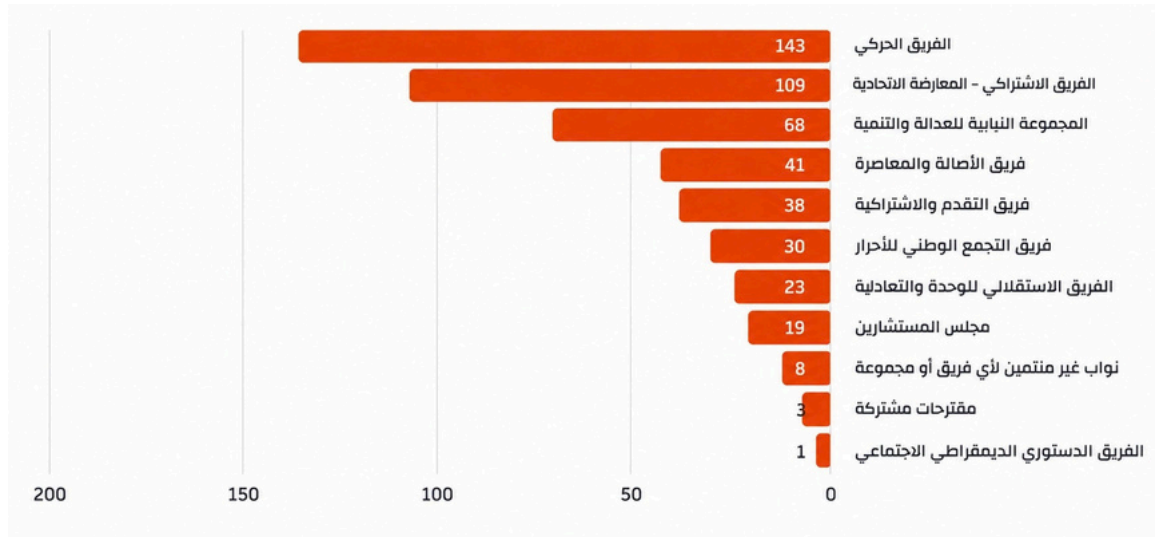
أما على مستوى المبادرة التشريعية من طرف أعضاء مجلس النواب، والتي تتخذ شكل مقترحات قوانين، فقد بلغ عدد مقترحات القوانين التي تم التقدم بها ما مجموعه 483 مقترحاً، منها 21 مقترحاً مقدمة من طرف أعضاء مجلس المستشارين.

وتشير المعطيات التي تم تجميعها إلى أن الفريق الحركي تقدم بأكبر عدد من مقترحات القوانين بـ 143 مقترحاً، يليه الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية بـ 109 مقترحاً، ثم المجموعة النيابية للعدالة والتنمية بـ 68 مقترحاً، فيما تم التقدم بـ 4 مقترحات قوانين بشكل مشترك. ويبين الرسم البياني التالي توزيع مقترحات القوانين حسب مصدرها:

⁵. تجدر الإشارة إلى أن الأمر يتعلق بالنصوص القانونية التي تمت المصادقة عليها بالأغلبية وتم اعتماد نتائج التصويت المدرجة في موقع مجلس النواب.

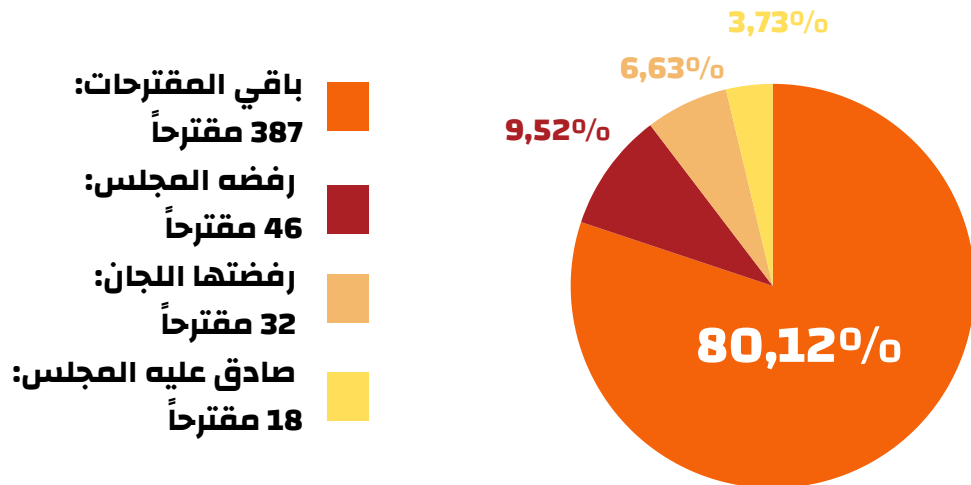
⁶. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

رسم بياني رقم 6: توزيع مقترحات القوانين حسب مصدرها خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة⁷



وفيما يتعلق بمآل مقترحات القوانين، صادق مجلس النواب خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة على 18 مقترح قانون، في حين تم رفض 46 مقترحاً في الجلسات العامة، كما رفضت اللجان النيابية 32 مقترحاً. وبذلك بلغ مجموع المقترحات التي تم رفضها، سواء على مستوى اللجان أو خلال الجلسات العامة، 78 مقترح قانون.

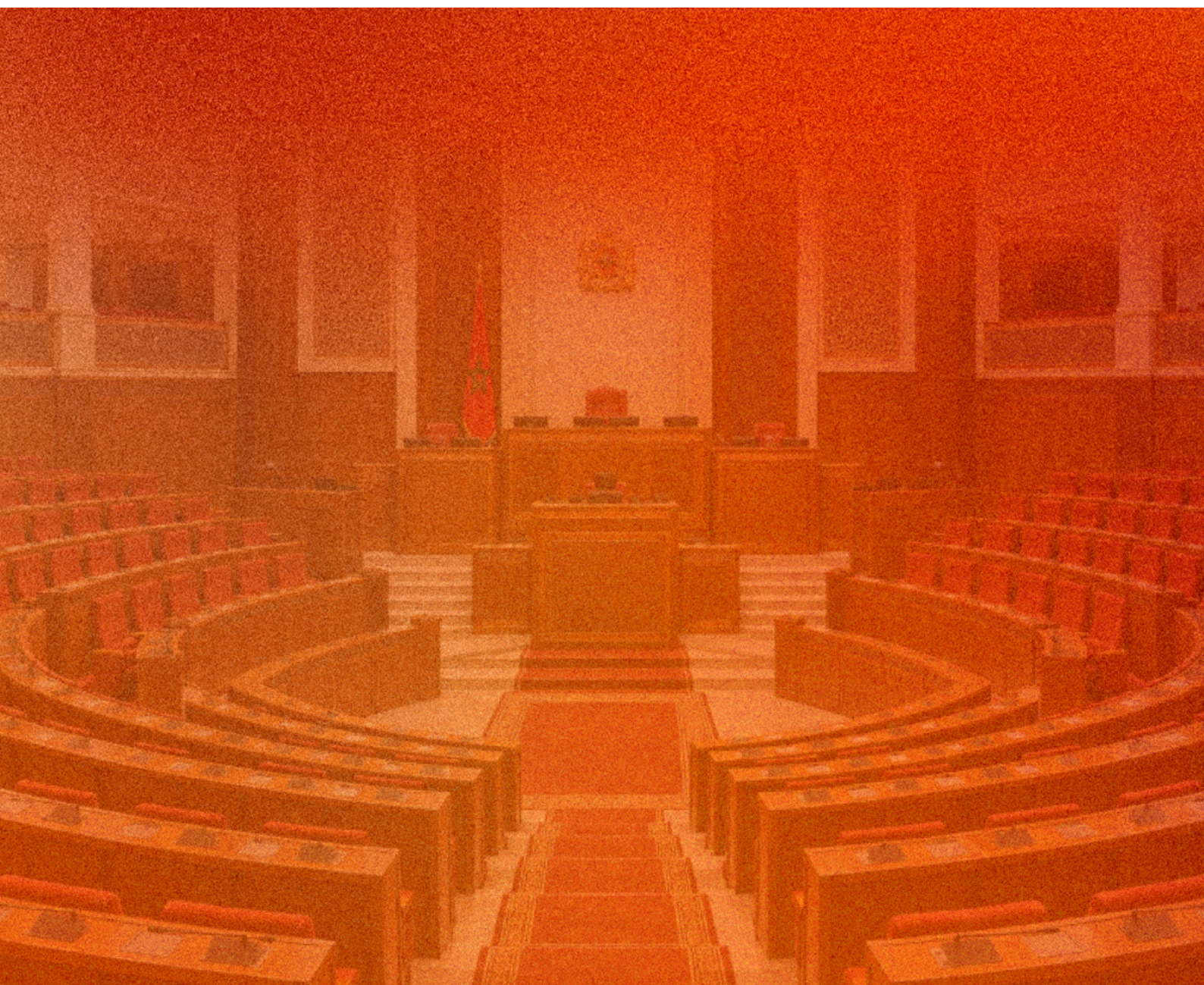
رسم بياني رقم 7: مآل مقترحات القوانين خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة⁸



7. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

8. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

المحور الثاني: الرقابة



أولاً: الأسئلة الكتابية

تعتبر الأسئلة الكتابية من الآليات الرقابية التي منحت لأعضاء البرلمان من أجل ممارسة الرقابة على العمل الحكومي، حيث نصت المادة 275 من النظام الداخلي لمجلس النواب على أنه: «يحق لكل عضو من أعضاء المجلس توجيه أسئلة كتابية أو شفوية إلى الوزراء حول السياسات العمومية والقطاعية للحكومة، تدلي الحكومة بجوابها عليها خلال العشرين (20) يوما الموالية لإحالتها عليها من لدن المجلس».

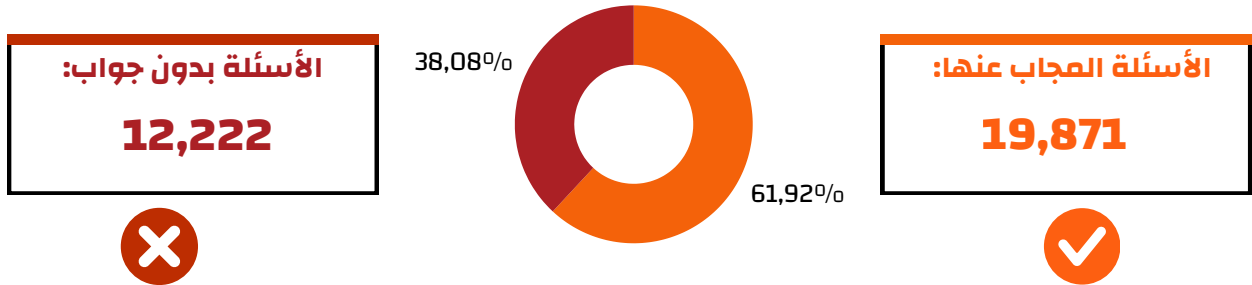
وخلال الولاية التشريعية الحادية عشرة (2021-2026)، وجّهت النائبات والنواب ما مجموعه 32.093 سؤالاً كتابياً إلى الحكومة، أجابت عن 19.871 منها، بنسبة 61,92%، فيما ظل 12.222 سؤالاً دون جواب، أي بنسبة 38,08%. وبلغ بذلك معدل الأسئلة الكتابية 82,29 سؤالاً لكل نائبة ونائب خلال مجموع الولاية التشريعية.

ويوضح الرسم البياني التالي توزيع الأسئلة الكتابية حسب مآلها، بين الأسئلة التي تمت الإجابة عنها والأسئلة التي بقيت بدون جواب.

رسم بياني رقم 8: مآل الأسئلة الكتابية خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة 2021-2026⁹

إجمالي الأسئلة الكتابية

32,093



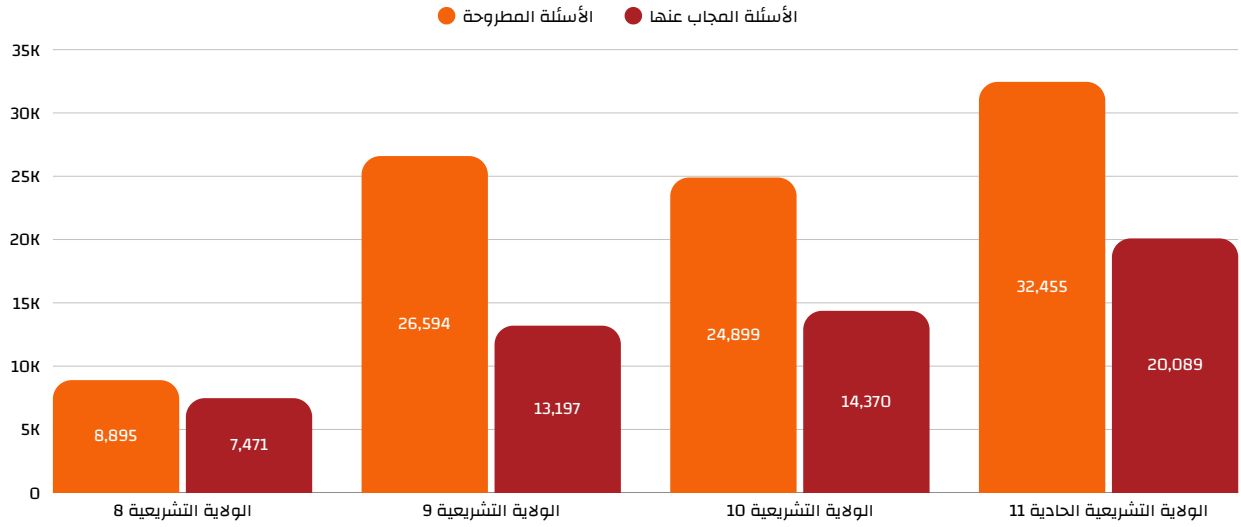
من خلال مقارنة عدد الأسئلة الكتابية المطروحة خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة مع الولايات التشريعية الثلاث السابقة، يتبين أن هذه الولاية سجلت أكبر عدد من الأسئلة الكتابية، بما مجموعه 32.455 سؤالاً، مقابل 24.899 سؤالاً خلال الولاية التشريعية العاشرة، و26.594 سؤالاً خلال الولاية التشريعية التاسعة، و8.895 سؤالاً خلال الولاية التشريعية الثامنة.

وعلى مستوى الأجوبة الحكومية، بلغ عدد الأسئلة الكتابية التي تمت الإجابة عنها خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة 20.089 سؤالاً، بنسبة إجابة بلغت 61.90%. وتُظهر المعطيات أن هذه النسبة تفوق نسب الإجابة المسجلة خلال الولايتين التشريعتين التاسعة والعاشرة، والبالغة على التوالي 49.62% و57.71%، فيما تظل أدنى من النسبة المسجلة خلال الولاية التشريعية الثامنة، والتي بلغت 83.99%.

ويوضح الرسم البياني التالي تطور عدد الأسئلة الكتابية المطروحة والمجاب عنها، ونسبة الإجابة، خلال الولايات التشريعية الثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشرة.

⁹. تصميم ترميمي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب: www.chambrederesrepresentants.ma محصورة بتاريخ 05 غشت 2026.

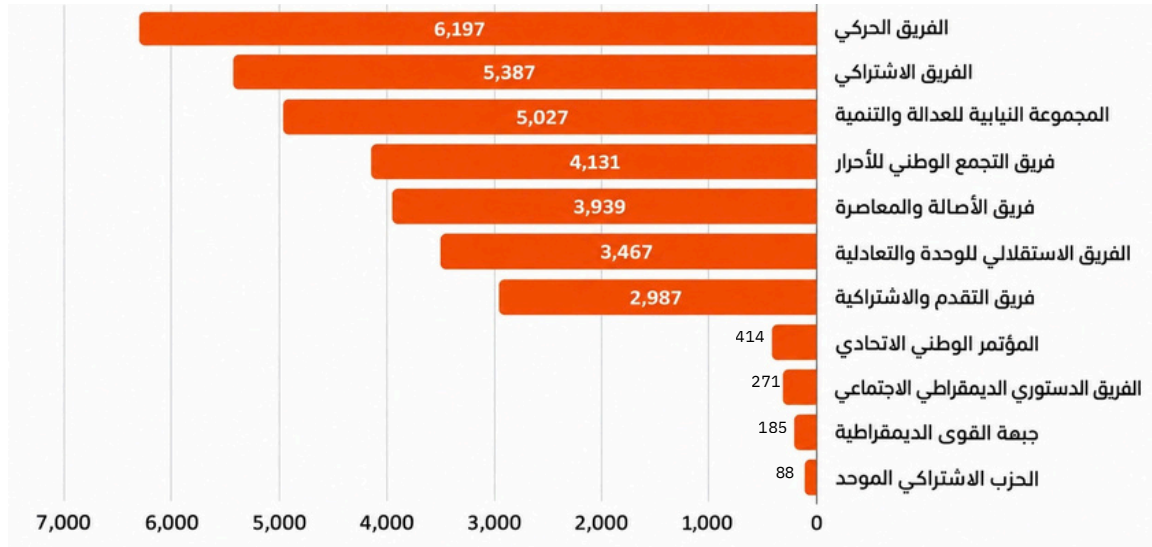
رسم بياني رقم 9: تطور الأسئلة الكتابية خلال الولايات التشريعية الثامنة والتاسعة والعاشرية والحادية عشرة¹⁰



1- توزيع الأسئلة الشفوية على الكتل البرلمانية

من خلال تحليل معطيات توزيع الأسئلة الشفوية حسب فرق الأغلبية وفرق المعارضة خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة، يتبين أن فرق الأغلبية تقدمت بما مجموعه 12.046 سؤالاً شفوياً، أي بنسبة 66.04% من مجموع الأسئلة الشفوية المطروحة، فيما تقدمت فرق المعارضة بـ 6.194 سؤالاً شفوياً، أي بنسبة 33.96% من مجموع الأسئلة الشفوية المطروحة خلال هذه الولاية.

رسم بياني رقم 10: توزيع الأسئلة الكتابية المطروحة حسب الفرق والمجموعة النيابية¹¹

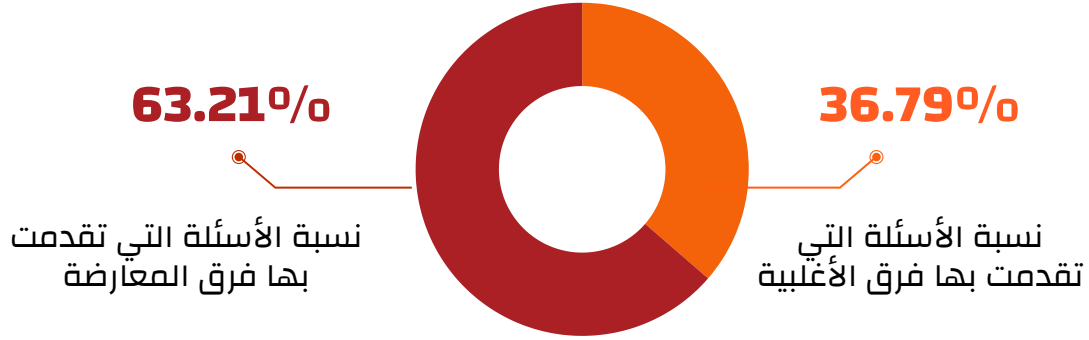


من خلال تحليل هذه المعطيات يتبين أن فرق المعارضة تقدمت بعدد من الأسئلة يفوق ما تقدمت به فرق الأغلبية، حيث بلغت نسبة الأسئلة التي تقدمت بها فرق المعارضة 63.21% من مجموع الأسئلة، مقابل 36.79% لفرق الأغلبية.

¹⁰. معطيات الموقع الإلكتروني للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان: www.mcrrpsc.gov.ma.

¹¹. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

رسم بياني رقم 11: توزيع الأسئلة الكتابية حسب فرق الأغلبية والمعارضة¹²



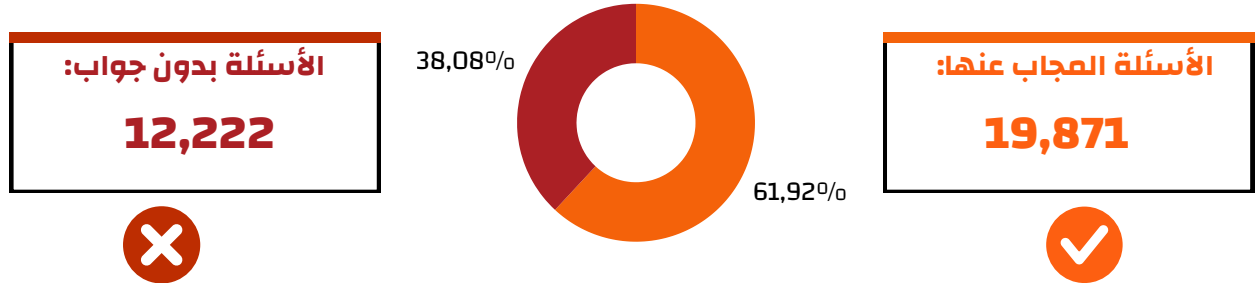
2- تفاعل الحكومة مع الأسئلة الكتابية للكتل البرلمانية

تُظهر المعطيات المتعلقة بتفاعل الحكومة مع الأسئلة الكتابية أن الحكومة أجابت عن 19.871 سؤالاً من أصل 32.093 سؤال كتابي، فيما بلغ عدد الأسئلة التي بقيت بدون جواب 12.222 سؤالاً.

رسم بياني رقم 12: تفاعل الحكومة مع الأسئلة الكتابية¹³

إجمالي الأسئلة الكتابية

32,093

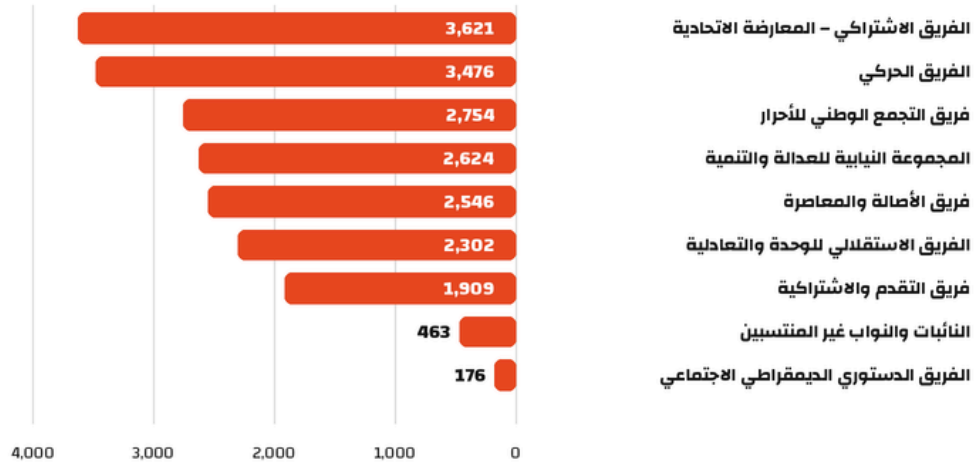


وعلى مستوى تفاعل الحكومة مع الأسئلة الكتابية حسب الفرق والمجموعة النيابية، تصدّر الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية القائمة من حيث عدد الأسئلة التي تلقت أجوبة، بـ 3.621 جواباً، يليه الفريق الحركي بـ 3.476 جواباً، ثم فريق التجمع الوطني للأحرار بـ 2.754 جواباً. كما أجابت الحكومة عن 2.624 سؤالاً للمجموعة النيابية للعدالة والتنمية، و 2.546 سؤالاً لفريق الأصالة والمعاصرة، و 2.302 سؤالاً للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، و 1.909 أسئلة لفريق التقدم والاشتراكية. وبلغ عدد الأجوبة عن أسئلة النواب غير المنتسبين 463 جواباً، مقابل 176 جواباً عن أسئلة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

¹². تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

¹³. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

رسم بياني رقم 13: توزيع الأسئلة الكتابية المجاب عنها حسب الفرق والمجموعة النيابية¹⁴



تجدر الإشارة إلى أن 12.222 سؤالاً ظلت بدون جواب، علماً بأن الفصل 100 من الدستور، وكذا المادة 275 من النظام الداخلي لمجلس النواب، ينصان على أنه يتعين على الحكومة الإجابة على الأسئلة خلال العشرين يوماً الموالية لإحالتها عليها.

3- توزيع الأسئلة الكتابية على القطاعات الحكومية

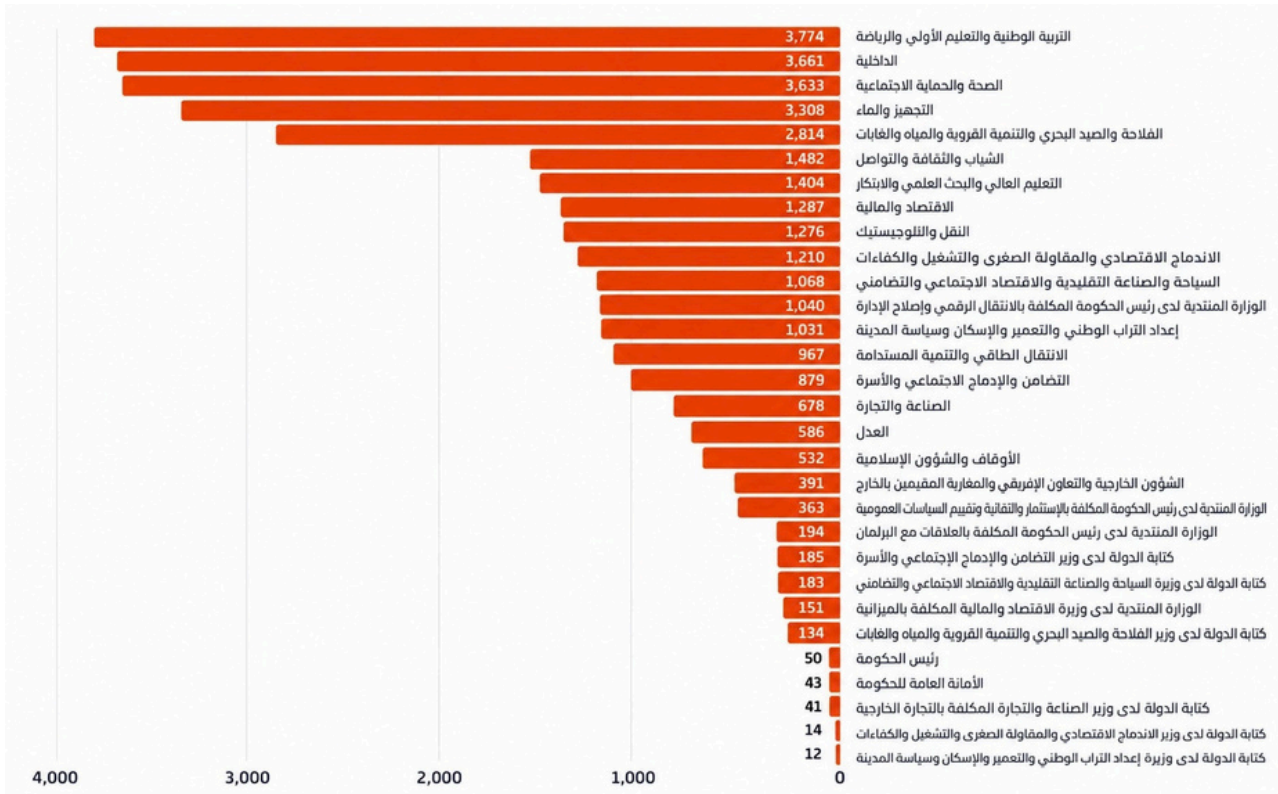
تُظهر المعطيات المتعلقة بتوزيع الأسئلة الكتابية حسب القطاعات الحكومية أن قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة تصدر قائمة القطاعات من حيث عدد الأسئلة المطروحة، بما مجموعه 3.774 سؤالاً، يليه قطاع الداخلية بـ 3.661 سؤالاً، ثم قطاع الصحة والحماية الاجتماعية بـ 3.633 سؤالاً، وقطاع التجهيز والماء بـ 3.308 سؤالاً، ثم قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بـ 2.814 سؤالاً.

وتوزعت باقي الأسئلة الكتابية على قطاعات حكومية أخرى، من بينها الشباب والثقافة والتواصل بـ 1.482 سؤالاً، والتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بـ 1.404 أسئلة، والاقتصاد والمالية بـ 1.287 سؤالاً، والنقل واللوجستيك بـ 1.276 سؤالاً، والإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات بـ 1.210 أسئلة.

ويوضح الرسم البياني التالي توزيع الأسئلة الكتابية المطروحة حسب القطاعات الحكومية خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة.

¹⁴. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

رسم بياني رقم 14: توزيع الأسئلة الكتابية المطروحة حسب القطاعات الحكومية¹⁵

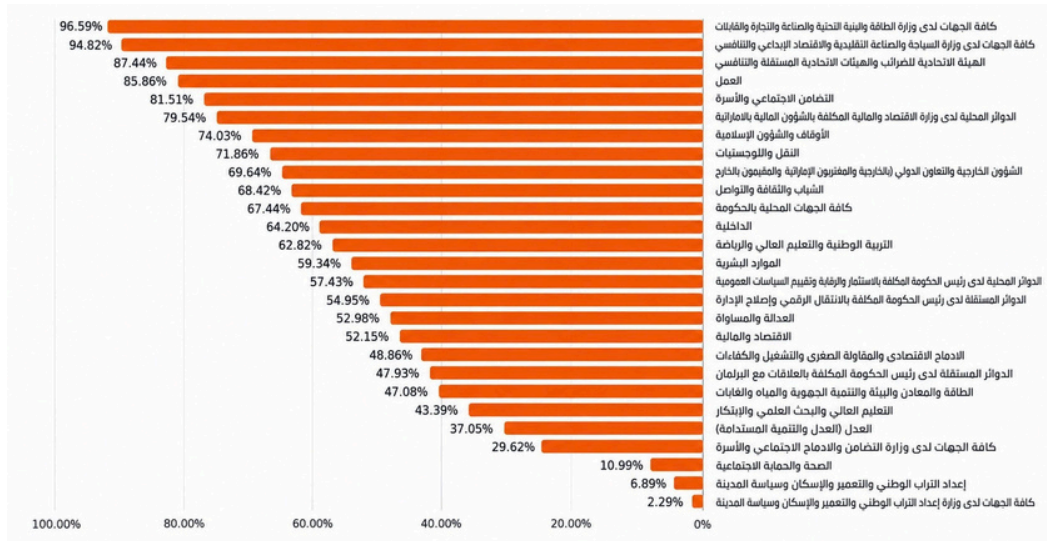


أما فيما يخص تفاعل القطاعات الحكومية مع الأسئلة الكتابية للنواب، فتُظهر المعطيات تفاوتاً من قطاع حكومي إلى آخر. واستناداً إلى نسبة الإجابة، سجلت كتابة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات أعلى نسبة، حيث تمت الإجابة عن 131 سؤالاً من أصل 134 سؤالاً مطروحاً، بنسبة بلغت 97.76%. وتلتها كتابة الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامن بنسبة 97.27%، بعد الإجابة عن 178 سؤالاً من أصل 183 سؤالاً. كما سجل قطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامن نسبة إجابة بلغت 88.67%، وقطاع العدل 87.37%، وقطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة 84.98%.

في المقابل، سجلت بعض القطاعات نسب إجابة أقل، من بينها وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بنسبة 33.46%، وكتابة الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة المكلفة بالتجارة الخارجية بنسبة 19.51%، ورئيس الحكومة بنسبة 6%. كما لم تسجل، حسب المعطيات المتوفرة، أي إجابة عن الأسئلة الموجهة إلى كتابة الدولة لدى وزير الاندماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، وكتابة الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

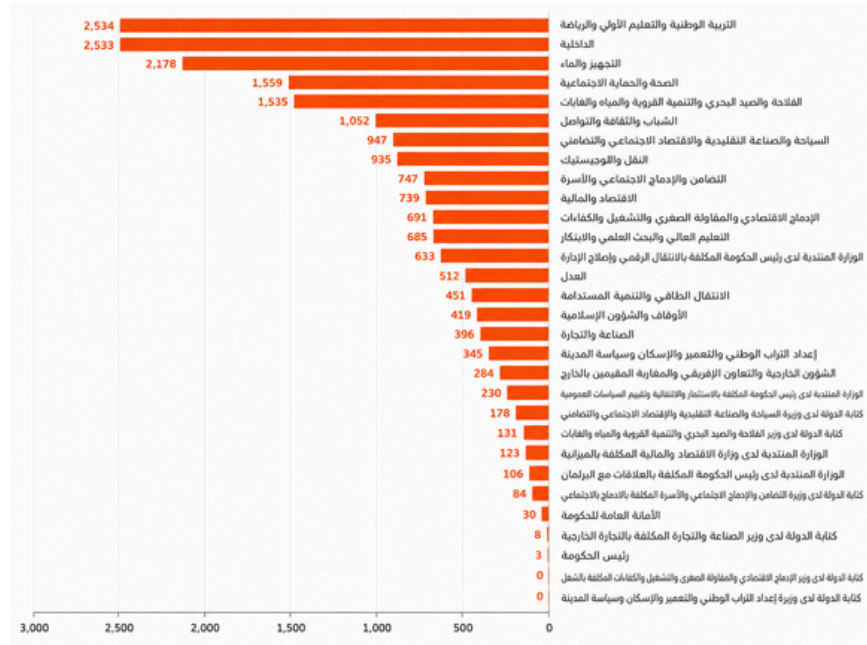
¹⁵. تصميم تخطيطي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

رسم بياني رقم 15: نسبة إجابة القطاعات الحكومية عن الأسئلة الكتابية¹⁶



وتُظهر قراءة المعطيات من حيث عدد الأجوبة المقدمة أن قطاعات التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، والداخلية، والتجهيز والماء، والصحة والحماية الاجتماعية، والفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات كانت ضمن القطاعات التي سجلت أكبر عدد من الأجوبة الحكومية. فقد بلغ عدد الأجوبة 2.534 جوابًا بالنسبة لقطاع التربية الوطنية، و2.533 جوابًا بالنسبة لقطاع الداخلية، و2.178 جوابًا بالنسبة لقطاع التجهيز والماء، و1.559 جوابًا بالنسبة لقطاع الصحة، و1.535 جوابًا بالنسبة لقطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، و1.052 جوابًا بالنسبة للشباب والثقافة والشباب، و947 جوابًا بالنسبة للسياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، و935 جوابًا بالنسبة للنقل واللوجستيك، و747 جوابًا بالنسبة للنظام الاجتماعي والأسرة، و739 جوابًا بالنسبة للاقتصاد والمالية، و691 جوابًا بالنسبة للإندماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، و685 جوابًا بالنسبة للتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، و633 جوابًا بالنسبة للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، و512 جوابًا بالنسبة للعدل، و451 جوابًا بالنسبة للانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، و419 جوابًا بالنسبة للأوقاف والشؤون الإسلامية، و396 جوابًا بالنسبة للصناعة والتجارة، و345 جوابًا بالنسبة لإعداد التراث الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، و284 جوابًا بالنسبة للشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي والمقاولة المقيمين بالخارج، و230 جوابًا بالنسبة للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والرفاهية وتقييم السياسات العمومية، و178 جوابًا بالنسبة لكتابة الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، و131 جوابًا بالنسبة لكتابة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، و123 جوابًا بالنسبة للوزارة المنتدبة لدى وزارة الاقتصاد والمالية المكلفة بالمراسم، و106 جوابًا بالنسبة للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، و84 جوابًا بالنسبة لكتابة الدولة لدى وزارة النظام والاندماج الاجتماعي والأسرة، و30 جوابًا بالنسبة للأمانة العامة للحكومة، و8 جوابًا بالنسبة لكتابة الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة المكلفة بالتجارة الخارجية، و3 جوابًا بالنسبة لرئيس الحكومة، و0 جوابًا بالنسبة لكتابة الدولة لدى وزير الإندماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، و0 جوابًا بالنسبة لكتابة الدولة لدى وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

رسم بياني رقم 16: عدد الأسئلة الكتابية المجاب عنها حسب القطاعات الحكومية¹⁷



¹⁶ تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب فيما يخص الوزارات والموقع الإلكتروني للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان فيما يخص كتابات الدولة.

¹⁷ تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب فيما يخص الوزارات والموقع الإلكتروني للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان فيما يخص كتابات الدولة.

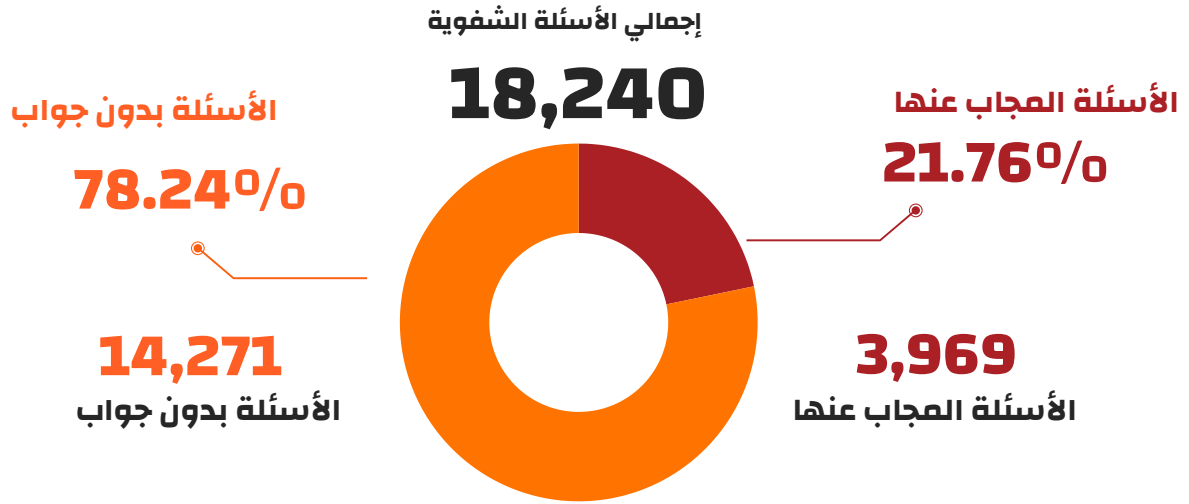
ثانياً: الأسئلة الشفوية

إلى جانب الأسئلة الكتابية، تُعد الأسئلة الشفوية من الآليات الرقابية التي يستعملها النواب والنواب لمساءلة الحكومة حول السياسات العمومية والقطاعية، وذلك في إطار الجلسات الأسبوعية المخصصة للأسئلة الشفوية.

وخلال الولاية التشريعية الحادية عشرة 2021-2026، بلغ مجموع الأسئلة الشفوية المطروحة 18.240 سؤالاً شفويًا. وقد تمت الإجابة عن 3.969 سؤالاً منها، فيما بلغ عدد الأسئلة التي بقيت بدون جواب 14.271 سؤالاً. وبناء على هذه المعطيات، بلغت نسبة الإجابة عن الأسئلة الشفوية 21.76%، مقابل 78.24% من الأسئلة لم تتوصل بجواب. كما بلغ معدل الأسئلة الشفوية المطروحة 46.18 سؤالاً لكل نائبة ونائب طيلة الولاية التشريعية.

ويوضح الرسم البياني التالي مآل الأسئلة الشفوية خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة، بين الأسئلة المجاب عنها والأسئلة التي لم تتوصل بجواب.

رسم بياني رقم 17: مآل الأسئلة الشفوية خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة 2021-2026¹⁸



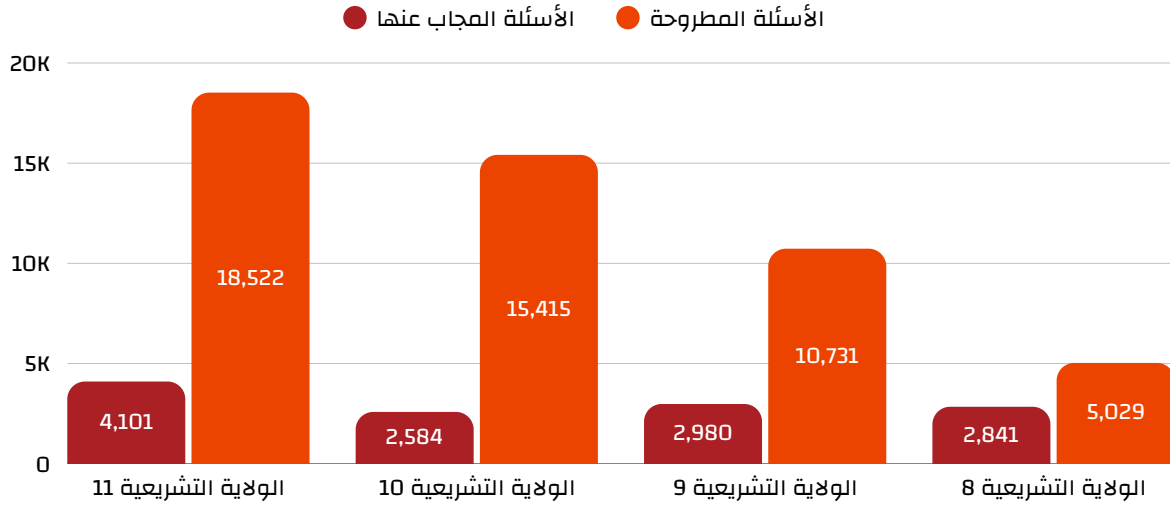
بناء على مقارنة معطيات الأسئلة الشفوية خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة مع الولايات التشريعية الثلاث السابقة، يتبين أن هذه الولاية سجلت أعلى عدد من الأسئلة الشفوية المطروحة، بما مجموعه 18.522 سؤالاً، مقابل 15.415 سؤالاً خلال الولاية التشريعية العاشرة، و10.731 سؤالاً خلال الولاية التشريعية التاسعة، و5.029 أسئلة خلال الولاية التشريعية الثامنة.

أما من حيث عدد الأسئلة المجاب عنها، فقد بلغ خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة 4.101 سؤالاً، مقابل 2.584 سؤالاً خلال الولاية التشريعية العاشرة، و2.980 سؤالاً خلال الولاية التشريعية التاسعة، و2.841 سؤالاً خلال الولاية التشريعية الثامنة. وعلى مستوى نسبة الإجابة، فقد بلغت خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة 22.14%، مقابل 16.76% خلال الولاية التشريعية العاشرة، و27.77% خلال الولاية التشريعية التاسعة، و56.49% خلال الولاية التشريعية الثامنة.

ويوضح الرسم البياني التالي تطور عدد الأسئلة الشفوية المطروحة والمجاب عنها، ونسبة الإجابة، خلال الولايات التشريعية الثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشرة.

¹⁸ تصميم تخطيطي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب فيما يخص الوزارات والموقع الإلكتروني للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان فيما يخص كتابات الدولة.

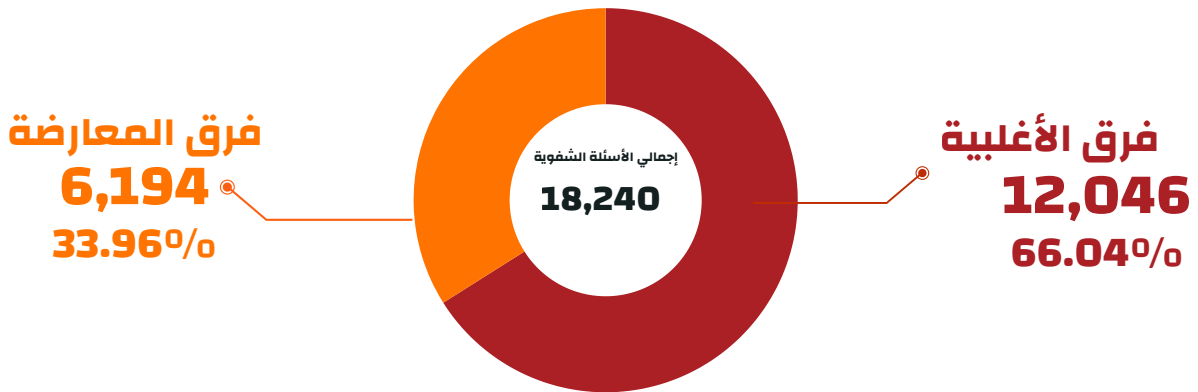
رسم بياني رقم 18: تطور الأسئلة الشفوية خلال الولايات التشريعية الثامنة والتاسعة والعاشرية والحادية عشرة¹⁹



1- توزيع الأسئلة الشفوية على الكتل البرلمانية

من خلال تحليل معطيات توزيع الأسئلة الشفوية حسب فرق الأغلبية وفرق المعارضة خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة، يتبين أن فرق الأغلبية تقدمت بما مجموعه 12.046 سؤالاً شفوياً، أي بنسبة 66.04% من مجموع الأسئلة الشفوية المطروحة، فيما تقدمت فرق المعارضة بـ 6.194 سؤالاً شفوياً، أي بنسبة 33.96% من مجموع الأسئلة الشفوية المطروحة خلال هذه الولاية.

رسم بياني رقم 19: توزيع الأسئلة الشفوية حسب فرق الأغلبية والمعارضة²⁰

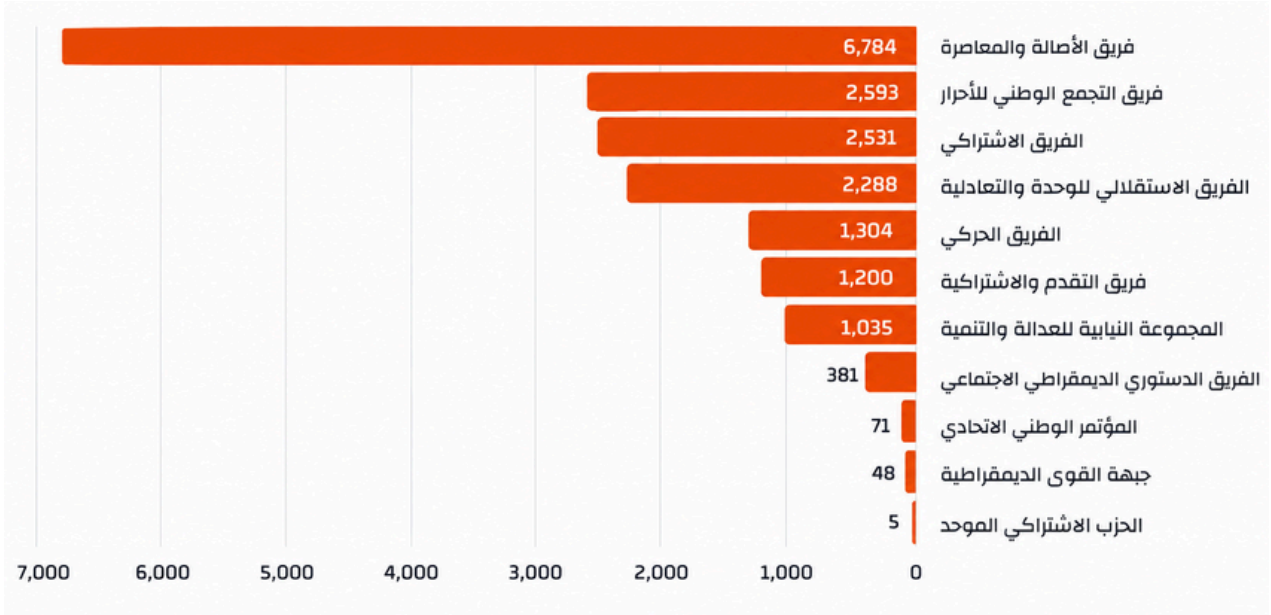


يُظهر توزيع الأسئلة الشفوية حسب الفرق والمجموعة النيابية أن فريق الأصالة والمعاصرة جاء في الصدارة من حيث عدد الأسئلة المطروحة، يليه فريق التجمع الوطني للأحرار، ثم الفريق الاشتراكي، فالفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية. ويوضح الرسم البياني التالي توزيع الأسئلة الشفوية المطروحة حسب الفرق والمجموعة النيابية والنائبات والنواب غير المنتمين خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة.

¹⁹. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

²⁰. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

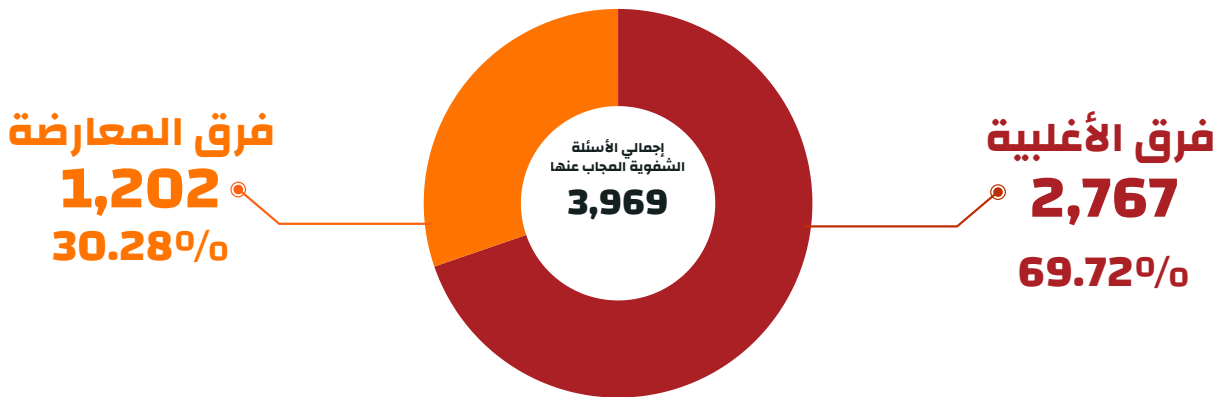
رسم بياني رقم 20: توزيع الأسئلة الشفوية المطروحة حسب الفرق والمجموعة النيابية²¹



2- تفاعل الحكومة مع الأسئلة الشفوية للكتل البرلمانية

تُظهر المعطيات المتعلقة بتفاعل الحكومة مع الأسئلة الشفوية حسب مصدرها أن الحكومة أجابت عن 2.767 سؤالاً تقدمت بها فرق الأغلبية، وهو ما يمثل 69.72% من مجموع الأسئلة الشفوية المجاب عنها. في المقابل، بلغ عدد الأجوبة الحكومية عن الأسئلة التي تقدمت بها مكونات المعارضة 1.202 جواباً، أي بنسبة 30.28% من مجموع الأسئلة الشفوية المجاب عنها. ويوضح الرسم البياني التالي توزيع الأجوبة الحكومية عن الأسئلة الشفوية حسب فرق الأغلبية والمعارضة.

رسم بياني رقم 21: توزيع الأسئلة الشفوية المجاب عنها حسب فرق الأغلبية وفرق المعارضة²²



²¹. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

²². تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

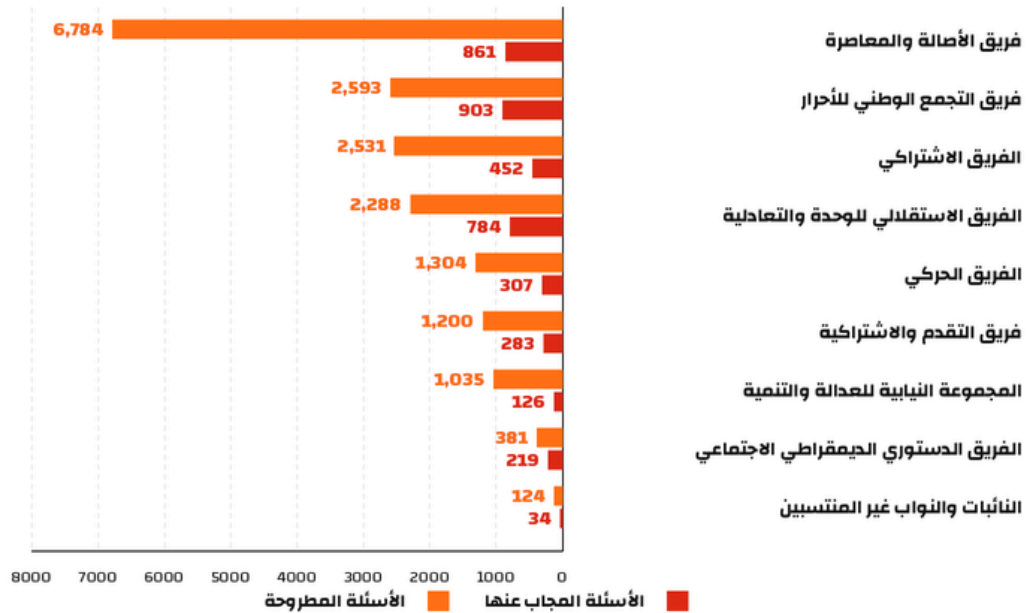
على مستوى تفاعل الحكومة مع الأسئلة الشفوية حسب الفرق والمجموعة النيابية، بلغ أكبر عدد من الأجوبة الحكومية 903 أجوبة، ويتعلق الأمر بالأسئلة التي تقدم بها فريق التجمع الوطني للأحرار، يليه فريق الأصالة والمعاصرة بـ 861 جواباً، ثم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية بـ 784 جواباً.

كما بلغ عدد الأجوبة الحكومية عن أسئلة الفريق الاشتراكي 452 جواباً، مقابل 307 أجوبة عن أسئلة الفريق الحركي، و283 جواباً عن أسئلة فريق التقدم والاشتراكية. أما بالنسبة لباقي الفرق والمجموعة النيابية، فقد بلغ عدد الأجوبة الحكومية عن أسئلة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي 219 جواباً، وعن أسئلة المجموعة النيابية للعدالة والتنمية 126 جواباً. وبلغ عدد الأجوبة عن أسئلة النائبات والنواب غير المنتسبين 34 جواباً.

ويرتبط هذا التوزيع بطريقة برمجة الأسئلة الشفوية، حيث يوزع الغلاف الزمني المخصص للجلسة الأسبوعية للأسئلة الشفوية على أساس التمثيل النسبي بين الفرق والمجموعات النيابية، وهو ما ينعكس على عدد الأجوبة المسجلة حسب كل فريق أو مجموعة.

ويوضح الرسم البياني التالي تفاعل الحكومة مع الأسئلة الشفوية للكتل النيابية خلال هذه الولاية.

رسم بياني رقم 22: توزيع الأسئلة الشفوية حسب الفرق والمجموعة النيابية²³



²³. تصميم تربيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

3- توزيع الأسئلة الشفوية على القطاعات الحكومية

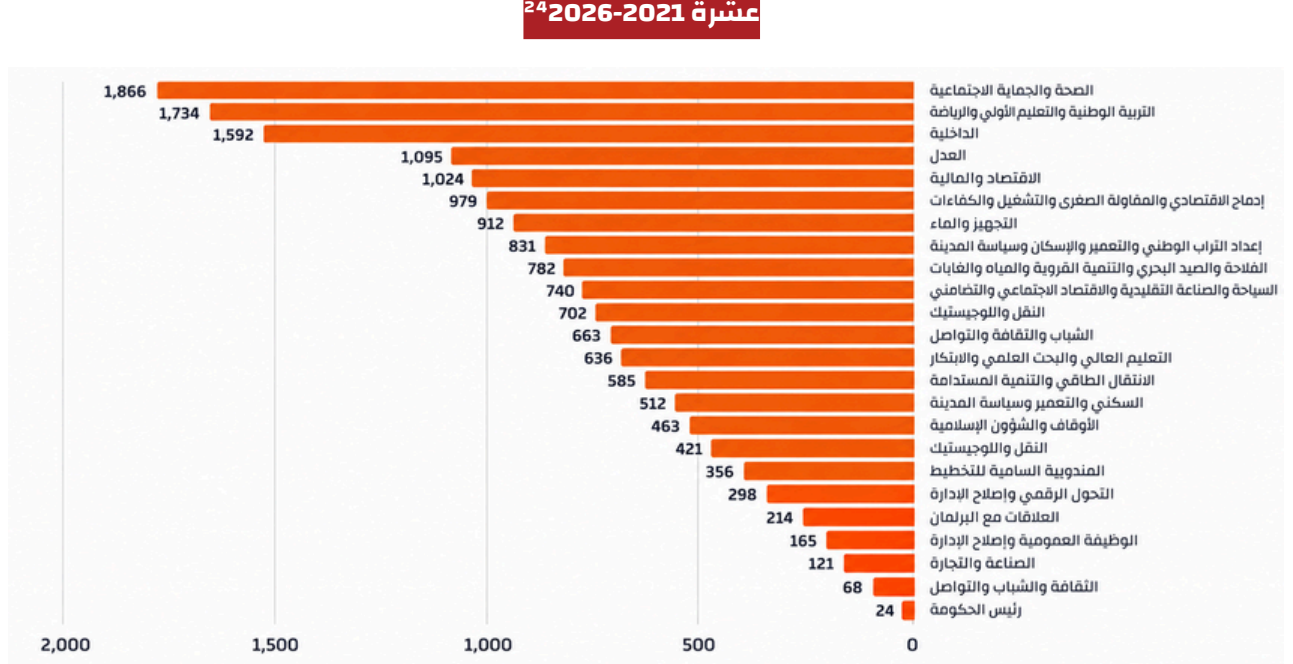
من خلال رصد توزيع الأسئلة الشفوية التي تقدم بها النواب إلى مختلف القطاعات الحكومية خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة، يلاحظ أن أكبر عدد من الأسئلة انصب على قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بـ1.885 سؤالاً، متبوعاً بقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بـ1.759 سؤالاً، ثم قطاع الصحة والحماية الاجتماعية بـ1.620 سؤالاً.

كما شملت الأسئلة الشفوية قطاعات أخرى، من بينها الاقتصاد والمالية بـ1.106 أسئلة، والتجهيز والماء بـ988 سؤالاً، والإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات بـ984 سؤالاً، والداخلية بـ947 سؤالاً، والسياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني بـ899 سؤالاً.

في المقابل، سجلت قطاعات حكومية أخرى عدداً أقل من الأسئلة الشفوية، من بينها كتابة الدولة المكلفة بالإسكان بـ54 سؤالاً، ورئيس الحكومة بـ34 سؤالاً، وكتابة الدولة المكلفة بالشغل بـ19 سؤالاً، ثم الأمانة العامة للحكومة بـ13 سؤالاً.

ويوضح الرسم البياني التالي توزيع الأسئلة الشفوية المطروحة حسب القطاعات الحكومية.

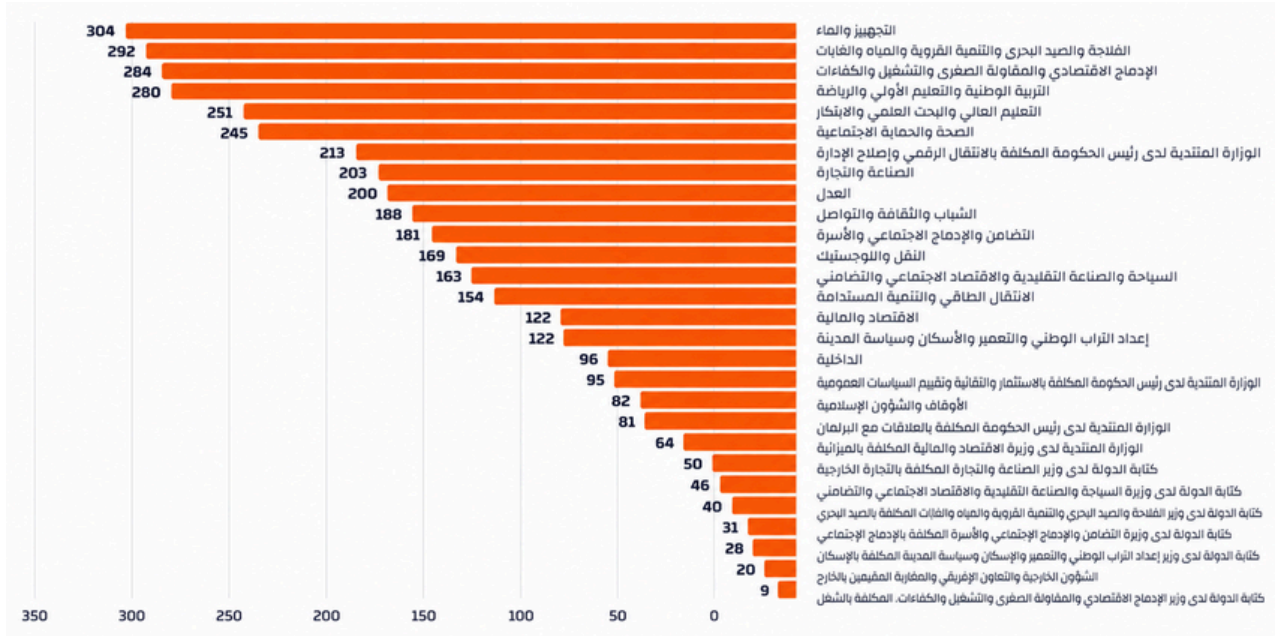
رسم بياني رقم 23: توزيع الأسئلة الشفوية المطروحة حسب القطاعات الحكومية خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة 2021-2026²⁴



على مستوى تفاعل الحكومة مع الأسئلة الشفوية حسب القطاعات الحكومية، تعكس المعطيات تفاوتاً بين القطاعات، سواء من حيث عدد الأجوبة المسجلة أو من حيث نسبة الإجابة. فمن حيث عدد الأجوبة، جاء قطاع التجهيز والماء في المرتبة الأولى بـ304 أجوبة، يليه قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بـ292 جواباً، ثم قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات بـ284 جواباً، وقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بـ280 جواباً. كما سجل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار 251 جواباً، وقطاع الصحة والحماية الاجتماعية 245 جواباً.

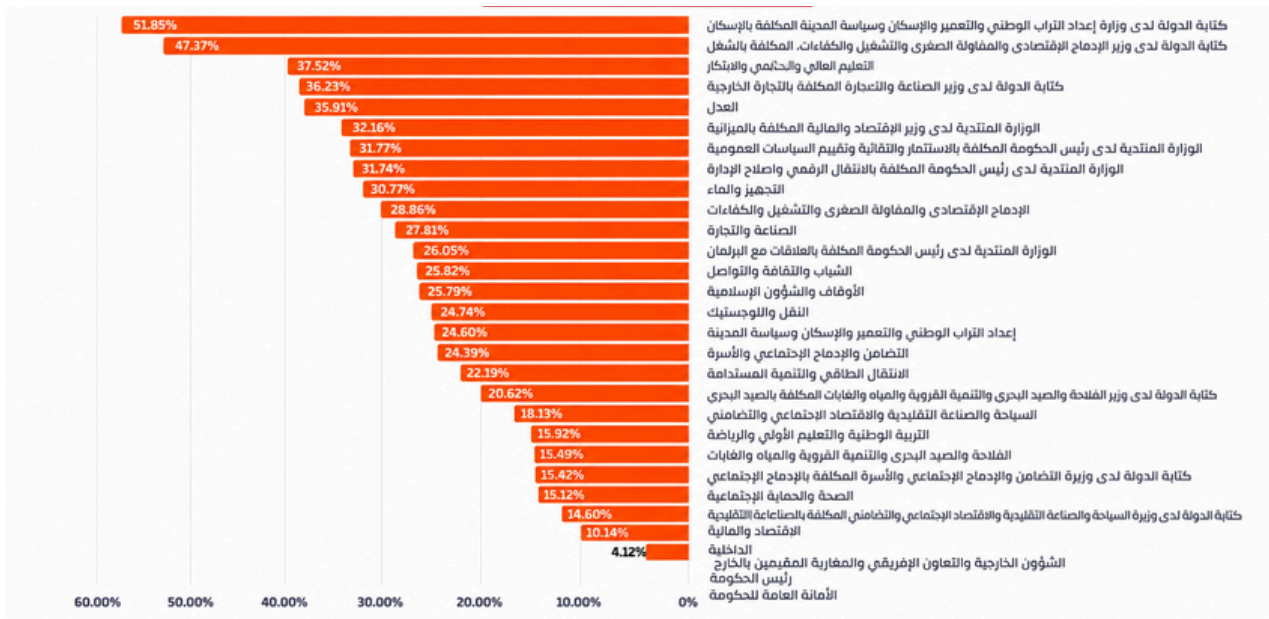
²⁴. تصميم تخطيطي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

رسم بياني رقم 24: توزيع الأجوبة الحكومية عن الأسئلة الشفوية حسب القطاعات الحكومية²⁵



أما من حيث نسبة الإجابة، فقد سجلت كتابة الدولة المكلفة بالإسكان أعلى نسبة، حيث تمت الإجابة عن 28 سؤالاً من أصل 54 سؤالاً، بنسبة 51.85%، تليها كتابة الدولة المكلفة بالشغل بنسبة 47.37%، ثم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بنسبة 37.52%، وكتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية بنسبة 36.23%، وقطاع العدل بنسبة 35.91%. في المقابل، سجلت بعض القطاعات نسب إجابة أقل، من بينها الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 4.12%.

رسم بياني رقم 25: توزيع نسبة إجابة القطاعات الحكومية عن الأسئلة الشفوية خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة²⁶



²⁵. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب فيما يخص الوزارات والموقع الإلكتروني للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان فيما يخص كتابات الدولة.

²⁶. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب فيما يخص الوزارات والموقع الإلكتروني للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان فيما يخص كتابات الدولة.

4- حضور أعضاء الحكومة لجلسات الأسئلة الشفوية

يشكل حضور أعضاء الحكومة لجلسات الأسئلة الشفوية أحد العناصر المرتبطة بتفعيل هذه الآلية الرقابية، باعتبار أن برمجة الأسئلة الشفوية ترتبط بحضور القطاعات الحكومية المعنية داخل الجلسات الأسبوعية. ومن خلال رصد حضور أعضاء الحكومة خلال جلسات الأسئلة الشفوية المنعقدة خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة، يمكن الوقوف على وتيرة حضور كل قطاع حكومي، وعدد المرات التي تمت فيها برمجته ضمن جدول أعمال هذه الجلسات.

فمن خلال رصد عدد مرات برمجة القطاعات الحكومية ضمن جلسات الأسئلة الشفوية خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة، يتبين أن وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات ووزارة الصناعة والتجارة سجلتا أعلى عدد من مرات البرمجة، وذلك بـ33 مرة لكل واحدة منهما. وتليهما الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة بـ32 مرة، ثم كل من الوزارة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، ووزارة التجهيز والماء، ووزارة الشباب والثقافة والتواصل بـ30 مرة لكل قطاع.

كما تمت برمجة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة العدل 29 مرة لكل منهما، مقابل 28 مرة لكل من وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة ووزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، و27 مرة بالنسبة لوزارة النقل واللوجستيك.

في المقابل، سجلت بعض القطاعات عددًا أقل من مرات البرمجة، من بينها وزارة الداخلية بـ8 مرات، ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج بـ4 مرات، وكتابة الدولة المكلفة بالشغل مرة واحدة.

ويوضح الرسم البياني التالي عدد مرات برمجة القطاعات الحكومية ضمن جلسات الأسئلة الشفوية.

رسم بياني رقم 26: عدد مرات برمجة القطاعات الحكومية ضمن جلسات الأسئلة الشفوية²⁷



ثالثاً: الجلسات الشهرية المخصصة لمساءلة رئيس الحكومة

نص الفصل 100 من الدستور على أنه «تُقدم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، وتُخصص لهذه الأسئلة جلسة واحدة كل شهر، وتُقدم الأجوبة عنها أمام المجلس الذي يعينه الأمر خلال الثلاثين يوماً الموالية لإحالة الأسئلة على رئيس الحكومة».

وفي هذا الإطار، عرفت الولاية التشريعية الحادية عشرة حضور رئيس الحكومة أمام مجلس النواب 24 مرة في إطار الجلسات الشهرية المخصصة لمساءلته حول السياسة العامة. وقد توزعت هذه الجلسات على مختلف الدورات التشريعية، وشملت مواضيع متعددة هُيّئت عددا من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والقطاعية، من بينها الحماية الاجتماعية، والصحة، والتعليم، والاستثمار، والسياسة المائية، والبنيات التحتية، والتشغيل، والسياحة، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ويوضح الجدول التالي توزيع الجلسات الشهرية المخصصة لمساءلة رئيس الحكومة حسب التاريخ والموضوع والدورة التشريعية.

²⁷. تصميم تركيبي بناء على معطيات الجريدة الرسمية لمجلس النواب خلال هذه الولاية.

جدول رقم 1: حضور رئيس الحكومة في مجلس النواب²⁸

الدورة	الموضوع	التاريخ
أكتوبر 2021	<u>السياسة الحكومية في المجال الثقافي</u>	الاثنين 31 يناير 2022
	<u>مخطط عمل الحكومة لتعزيز بناء الدولة الاجتماعية</u>	الاثنين 29 نونبر 2021
	<u>مخطط عمل الحكومة لتعزيز بناء الدولة الاجتماعية</u>	
أبريل 2022	<u>استراتيجية الحكومة لتنزيل ورش الحماية الاجتماعية</u>	الاثنين 13 يونيو 2022
	<u>معيقات ورهانات المنظومة الصحية ببلدنا</u>	الاثنين 18 أبريل 2022
أكتوبر 2022	<u>سياسة الحكومة لتحفيز الاستثمار</u>	الاثنين 30 يناير 2023
	<u>السياسة المائية بالمغرب</u>	الاثنين 12 دجنبر 2022
	<u>مشروع قانون المالية لسنة 2023 بين الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والالتزامات الحكومية</u>	الاثنين 24 أكتوبر 2022
أبريل 2023	<u>تمكين المرأة المغربية ورهانات التنمية</u>	الاثنين 17 يوليوز 2023
	<u>الاستراتيجية الحكومية لتجويد منظومة التعليم العالي والبحث العلمي</u>	الاثنين 12 يونيو 2023
	<u>الرؤية الحكومية لإرساء منظومة وطنية للسيادة الغذائية</u>	الاثنين 08 ماي 2023
أكتوبر 2023	<u>الإصلاحات الحكومية الرامية إلى تحفيز منظومة الاستثمار والنهوض بدينامية التشغيل</u>	الاثنين 10 يونيو 2024
	<u>الحصيلة الحكومية بعد نهاية نصف الولاية الأولى</u>	الأربعاء 24 أبريل 2024
	<u>إصلاح المدرسة العمومية وتجويد منظومة التربية والتكوين</u>	الاثنين 05 فبراير 2024
	<u>التوجهات الاستراتيجية للمنظومة الصحية بناء على الإصلاحات الأخيرة</u>	الاثنين 27 نونبر 2023
	<u>الدعم الاجتماعي المباشر</u>	الاثنين 23 أكتوبر 2023
أبريل 2024	<u>سياسة التعمير والسكنى وأثرها على الدينامية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والمجالية</u>	الاثنين 15 يوليوز 2024
	<u>التوجهات الكبرى للسياسة السياحية ببلدنا</u>	الاثنين 27 يناير 2025
أكتوبر 2024	<u>البنيات التحتية الأساسية رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية</u>	الاثنين 16 دجنبر 2024
	<u>محدورية قطاع التجارة الخارجية في تطور الاقتصاد الوطني</u>	الاثنين 04 نونبر 2024
	<u>المنظومة الصحية الوطنية بين المنجزات الراهنة والتطلعات المستقبلية</u>	الاثنين 07 يوليوز 2025
أكتوبر 2025	<u>إصلاح التعليم من مدرسة الرابطة إلى جامعة التميز لبناء أجيال مغرب الغد</u>	الاثنين 19 ماي 2025
	<u>دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في النسيج الإنتاجي وتعزيز التنمية الاجتماعية والمجالية</u>	الاثنين 19 يناير 2026
	<u>السياسة العامة المتعلقة بالمقاومات الصغرى والصغيرة جدا</u>	الاثنين 15 دجنبر 2025
أبريل 2026	<u>دور منظومة التربية والتكوين في بناء المغرب الصاعد الاختبارات الحكومية والافاق</u>	الاثنين 08 يونيو 2026

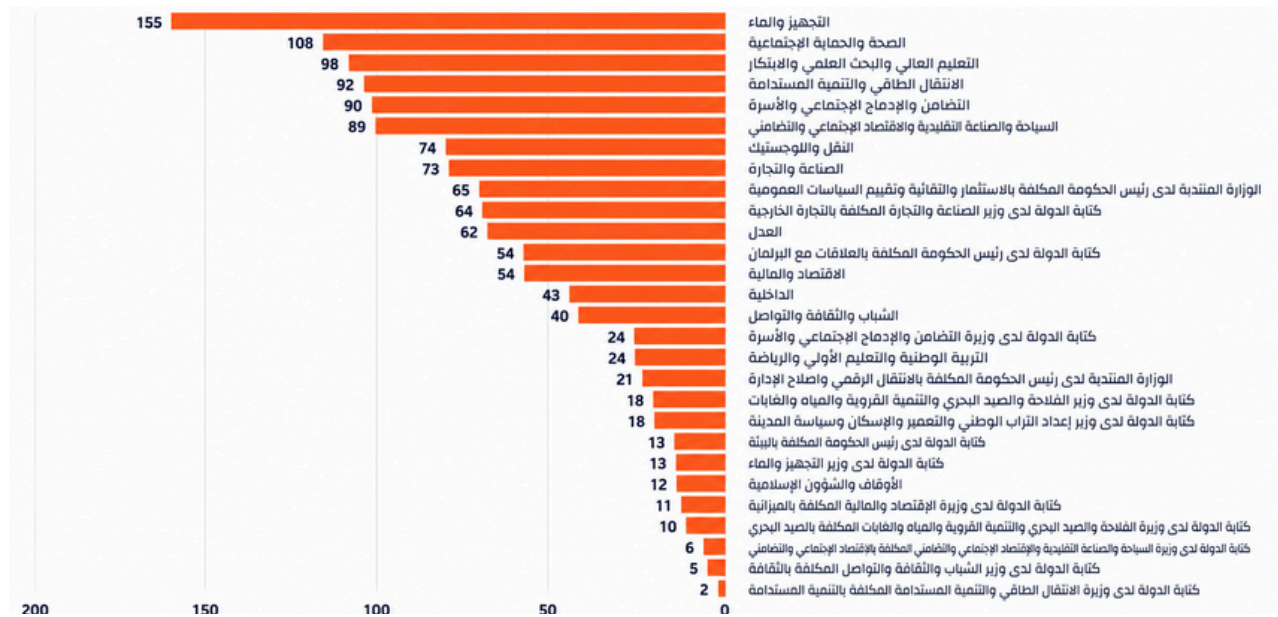
²⁸. جدول تركيبي بناء على الموقع الرسمي لرئاسة الحكومة على الرابط التالي: www.cg.gov.ma

رابعاً: التعهدات الحكومية

خلال تفاعل القطاعات الحكومية مع الأسئلة الشفوية للنواب، تقوم إدارة مجلس النواب بجدد لألحة التعهدات التي يتم الإعلان عنها أثناء الجلسات، ثم تُحال هذه اللأحة على رئيس الحكومة من أجل التتبع.

تجدر الإشارة إلى أن المعطيات المتوفرة تفيد بوجود تباين في عدد التعهدات الحكومية المجردة بين مصدرين رسميين. ففي حين يسجل الموقع الرسمي لمجلس النواب ما مجموعه 2738 تعهداً حكومياً، يسجل الموقع الرسمي للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان ما مجموعه 1339 تعهداً. ويوضح الرسم البياني التالي عدد التعهدات التي تقدمت بها القطاعات الحكومية.

رسم بياني رقم 27: توزيع التعهدات الحكومية حسب القطاعات الحكومية²⁹



خامساً: المهام الاستطلاعية ولجان تقصي الحقائق

يؤطر النظام الداخلي لمجلس النواب المهام الاستطلاعية المؤقتة من خلال المواد من 142 إلى 148، باعتبارها آلية إخبارية تمارسها اللجان الدائمة في المجالات الداخلة ضمن اختصاصاتها. ويمكن للجان، بمبادرة من رئيسها أو بطلب من رئيس فريق أو مجموعة نيابية أو ثلث أعضائها، وبعد موافقة مكتبها ومكتب مجلس النواب، تكليف عضوين أو أكثر بمهمة استطلاعية حول موضوع يهم المجتمع، أو يرتبط بنشاط من أنشطة الحكومة أو الإدارات أو المؤسسات والمقاولات العمومية.

وتحدد هذه المواد شروط تشكيل المهام الاستطلاعية، وعدد أعضائها، وقواعد اشتغالها، مع إلزام أعضائها بإعداد تقرير يحال على اللجنة المعنية ومكتب المجلس. كما تنظم مسطرة مناقشة التقرير داخل اللجنة، وإمكانية رفعه إلى الجلسة العامة، فضلاً عن إمكانية تتبع مآل التوصيات الواردة فيه بعد مرور سنة على مناقشته.

²⁹. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

1- المهام الاستطلاعية

خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة، أحدثت اللجان النيابية الدائمة بمجلس النواب إحدى عشرة مهمة استطلاعية مؤقتة، همت قضايا وقطاعات مختلفة تدخل ضمن اختصاصاتها، وذلك وفق ما يلي:

جدول رقم 2: المهام الاستطلاعية المحدثة خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة³⁰

اسم المهمة	اللجنة المعنية	تقرير المهمة الاستطلاعية
- المهمة الاستطلاعية المؤقتة حول "معاهد الأكلولوجيا"	لجنة القطاعات الاجتماعية	لم ينشر
- المهمة الاستطلاعية المؤقتة حول "وضعية الطب الشرعي ببلاديا"	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان والحريات	التقرير
- المهمة الاستطلاعية المؤقتة حول "واقع المطاعم المدرسية"	لجنة التعليم والثقافة والاتصال	لم ينشر
- مهمة استطلاعية مؤقتة حول شروط وظروف الإقامة بالأجباء الجامعيين	لجنة التعليم والثقافة والاتصال	التقرير
- مهمة استطلاعية مؤقتة حول مقالع الرمال والرخام	لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة والتنمية المستدامة	التقرير
- المهمة الاستطلاعية المؤقتة حول "الشركة الوطنية للطرق السبارة"	لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة والتنمية المستدامة	التقرير
- المهمة الاستطلاعية المؤقتة حول "وضعية مصب نهر أم الربيع"	لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة والتنمية المستدامة	التقرير
- المهمة الاستطلاعية المؤقتة حول "مساهمة برنامج فرصة في إنعاش عرض الشغل بالمغرب"	لجنة القطاعات الإنتاجية	لم ينشر
- المهمة الاستطلاعية المؤقتة للوقوف على شبكات توزيع وتسويق المنتجات الفلاحية ببلاديا	لجنة القطاعات الإنتاجية	التقرير
- مهمة استطلاعية مؤقتة للوقوف على واقع الفضاءات والمرافق الترفيهية بعد إغلاقها	لجنة القطاعات الاجتماعية	لم ينشر
- مهمة استطلاعية للمعابر الحدودية للوقوف على الاستعدادات الجارية لتنظيم عملية مبرجيا 2022	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية وشؤون الهجرة والمغاربة المقيمين في الخارج	التقرير

³⁰. جدول تكميلي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب

1- لجان تقصي الحقائق

إلى جانب المهام الاستطلاعية، أتاح الدستور آلية أخرى لمراقبة الحكومة تتمثل في لجان تقصي الحقائق، وهي لجان نيابية مؤقتة يمكن تشكيلها بمبادرة من الملك، أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب أو ثلث أعضاء مجلس المستشارين، ويُناط بها جمع المعلومات المتعلقة بوقائع معينة، أو بتدبير المصالح أو المؤسسات أو المقاولات العمومية، وإطلاع المجلس الذي شكلها على نتائج أعمالها، وذلك وفق الشروط المنصوص عليها في الفصل 67 من الدستور والقانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق.

غير أن الولاية التشريعية الحادية عشرة لم تعرف إحداث أي لجنة لتقصي الحقائق.

| المحور الثالث:

تقييم السياسات العمومية



يعد تقييم السياسات العمومية من المستجدات الدستورية التي جاء بها دستور 2011، حيث نص الفصل 70 من الدستور على أن البرلمان يمارس السلطة التشريعية، ويصوت على القوانين، ويراقب عمل الحكومة، ويقيم السياسات العمومية. كما نص الفصل 101 من الدستور على تخصيص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها. وبذلك أصبح تقييم السياسات العمومية جزءاً من أدوار المؤسسة البرلمانية، إلى جانب التشريع والرقابة على العمل الحكومي.

وإلى جانب الفصلين 70 و101 من الدستور، ينظم النظام الداخلي لمجلس النواب هذا الاختصاص من خلال الباب الأول من الجزء السابع، ولا سيما المواد من 302 إلى 308، التي تحدد مفهوم السياسة العمومية، وأهداف التقييم، ومسطرة اختيار المواضيع، وتشكيل مجموعات العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتتبع إنجاز التقييم. ويمارس مجلس النواب هذا الاختصاص من خلال اختيار سياسة أو برنامج عمومي للتقييم، بناء على اقتراحات الفرق والمجموعات النيابية، ثم تكليف مجموعة عمل موضوعاتية بإعداد تقرير يتضمن المعطيات والاستنتاجات والتوصيات المرتبطة بموضوع التقييم.

وتُعرض تقارير التقييم، وفق النظام الداخلي، في جلسة عامة سنوية تخصص لمناقشة السياسات العمومية، بعد تعميمها على أعضاء المجلس داخل الآجال المحددة، بما يجعل هذه الآلية إطاراً برلمانياً لتتبع نتائج السياسات والبرامج العمومية وقياس آثارها على الفئات المعنية والمجتمع.

1- مجموعات العمل الموضوعاتية خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة

خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة، أحدث مجلس النواب إحدى عشرة مجموعة عمل موضوعاتية همت مواضيع تتعلق بالسياسات العمومية وهي كما يلي:

جدول رقم 3: مجموعات العمل الموضوعاتية المحدثة خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة³⁰

موضوع المجموعة	تاريخ بداية عمل المجموعة	تقرير المجموعة
مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم ظروف وشروط تطبيق القانون 103.13 المتعلق بالعنف ضد النساء	1 مارس 2023	التقرير
مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2021-2018	7 فبراير 2022	التقرير
مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسة المائية	24 يناير 2023	التقرير
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول التدابير الكفيلة بضبط أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية في السوق الوطنية	10 يونيو 2024	غير متوفر
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول "الشؤون الأفريقية"	19 مارس 2024	غير متوفر
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول "الاستراتيجية الوطنية للرياضة 2020-2028"	29 أبريل 2024	غير متوفر
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول "برامج محو الأمية"	30 أبريل 2024	التقرير
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول "المساواة والمناصفة"	13 فبراير 2024	غير متوفر
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول "الذكاء الاصطناعي آفاقه وتأثيراته"	06 فبراير 2024	التقرير
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول "الانتقال الطاقي"	24 يونيو 2024	غير متوفر
مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم مخطط المغرب الأخضر	23 أبريل 2025 ³¹	غير متوفر

³⁰. جدول تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

³¹. تجدر الإشارة إلى أن هذا التاريخ هو تاريخ إعادة هيكلة المجموعة الموضوعاتية علماً بأن المجموعة سبق تأسيسها، لكنها لم تباشر عملها إلى حين إعادة هيكلتها.

2- الجلسات السنوية الخاصة بمناقشة السياسات العمومية وتقييمها

في المقابل وتفعيلا للفصل 101 الذي ينص على تخصيص جلسة سنوية لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها، فقد عقد المجلس ثلاث جلسات ناقش فيها أربعة تقارير، وهي:

تاريخ الجلسة	التقارير	محضر الجلسة
21 أكتوبر 2025	<u>تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم برنامج محو الأمية بالمغرب</u>	رقم 270/2021-2026
16 يوليوز 2024	<u>تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم ظروف وشروط تطبيق القانون 103.13 المتعلق بالعنف ضد النساء</u>	رقم 189/2021-2026
18 يوليوز 2023	<u>تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة</u>	رقم 129/2021-2026
18 يوليوز 2023	<u>تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسة المائية</u>	رقم 128/2021-2026

الفهرس

3.....	ملخص تنفيذي
5.....	تمهيد:
6.....	المحور الأول: التشريع
7.....	أولاً: الحيلة العامة للنصوص المصادق عليها
1.....	تطور عدد النصوص المصادق عليها
7.....	2. توزيع النصوص المصادق عليها حسب مصدر المبادرة التشريعية
8.....	3. مشاريع القوانين ومقترحات القوانين المصادق عليها عبر الولايات التشريعية
9.....	4. توزيع النصوص حسب طريقة المصادقة
9.....	ثانياً: المبادرة التشريعية الحكومية: مشاريع القوانين
9.....	ثالثاً: مقترحات القوانين المعروضة على مجلس النواب
11.....	المحور الثاني: الرقابة
12.....	أولاً: الأسئلة الكتابية
13.....	1- توزيع الأسئلة الكتابية على الكتل النيابية
14.....	2- تفاعل الحكومة مع الأسئلة الكتابية للكتل البرلمانية
15.....	3- توزيع الأسئلة الكتابية على القطاعات الحكومية
18.....	ثانياً: الأسئلة الشفوية
19.....	1- توزيع الأسئلة الشفوية على الكتل البرلمانية
20.....	2- تفاعل الحكومة مع الأسئلة الشفوية للكتل البرلمانية
22.....	3- توزيع الأسئلة الشفوية على القطاعات الحكومية
24.....	4- حضور أعضاء الحكومة لجلسات الأسئلة الشفوية
25.....	ثالثاً: الجلسات الشهرية المخصصة لمساءلة رئيس الحكومة
27.....	رابعاً: التعهدات الحكومية
27.....	خامساً: المهام الاستطلاعية ولجان تقصي الحقائق
28.....	1- المهام الاستطلاعية
29.....	2- لجان تقصي الحقائق
30.....	المحور الثالث: تقييم السياسات العمومية
31.....	1- مجموعات العمل الموضوعاتية خلال الولاية التشريعية الحادية عشرة
33.....	2- الجلسات السنوية الخاصة بمناقشة السياسات العمومية وتقييمها



سمسم-مشاركة مواطنة

العنوان: جمعية سمسم-مشاركة مواطنة، 3، زنقة الينبوع، الشقة 5، حسان، الرباط

البريد الإلكتروني: info@simsim.ma

الهاتف: 0537705493

الموقع الإلكتروني: www.simsim.ma

